الرسالة الثالثة

هذه هي الرسالة الثالثة من الردود والثانية في الرد على ما جاء في كتاب: (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)

وتشتمل هذه الرسالة على رد ما جاء في الوثيقة الثانية من الوثيقتين اللتين اعتمد عليهما مؤلف الكتاب في طعونه، وهي وثيقة لجنة مراجعة المصحف بالأزهر الشريف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد تقدم أن صاحب كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)، اعتمد على وثيقتين للطعن في شخصي؛ لإسقاط عدالتي وضبطي، وتقدم الكلام عن الوثيقة الأولى.

والآن نتكلم عن الوثيقة الثانية التي حصل عليها مؤلف الكتاب من بعض أفراد لجنة مراجعة المصحف الأزهرية.

وقد اشتملت هذه الوثيقة على قرار استبعادي –وفق ما ذُكر– من اللجنة، وأسباب هذا الاستبعاد.

أبدأ بهذه الطُّرفة:

مما أراه من الطُّرَف فيما نحن بصدده، أنه كان من آخر كلامي في مبحث (نهاية الكلام وفصل المقال في الحدادي) في كتاب (رد الحجج الباطلة والمضللة)، أن قلت: "فيا فريق الحجج الجياد: فذلكم جهدي في الحدادي الذي وصفتموه بالاستقصاء القاصر، فأروا الأمة الإسلامية جهدكم فيه، وتمام استقصائكم، إن كنتم صادقين" (ص: ٢٩٧).

وقد قصدت بذلك إشعال غيرتهم على أسانيدهم، ودفعهم إلى بذل جهدهم وأموالهم في البحث عن الحدادي بأنفسهم؛ حتى يقتنعوا، أو يأتوا بدليل على وجوده، وتنتهي هذه القضية.

فاستجابوا لكلامي، ولكن ضلوا الطريق، فبدل أن يبذلوا هذا الجهد والمال في البحث عن الحدادي، بذلوه في البحث عن سيد عبدالرحيم، وتوصلوا إلى وثيقة مهمة جدًّا، فيما يظنون، ورأوا أنها ستُسعد الأمة الإسلامية بحق، وكانت تستحق منهم هذا البيان:

أَبْشِرُوا يَا أَهْلَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَقَدْ أَمَدَّتْنَا لَجْنَةُ الْمُصْحَفِ الْأَزْهَرِيَّةُ، بِوَثِيقَةِ طَعْنٍ فِي الشَّخْصِيَّةِ السَّيِّدِيَّةِ، لِنَنْصُرَ بِهَا أَسَانِيدَنَا الْحَدَّادِيَّةَ.

فقلت لهم: يا ناس أنا قصدت بقولي: "فأروا الأمة الإسلامية..." في الحدادي، وليس سيد عبدالرحيم. ما هذا الذي فعلتموه؟!.

فقالوا: هذه نتيجة بحثنا، وآخر جهدنا، وتمام استقصائنا، وأسهل الطرق عندنا، لنصرة حدادنا، فقلت: حسبي الله فيكم وفي حدادكم الذي لا وجود له.

إن هذه الفئة تعودت على أن تحصل على ما تريد، دون أدنى مجهود. وبنفس الطريقة التي حصلوا بها على أسانيدهم الفاسدة، حصلوا بها على هذه الوثيقة التي ستكون وبالاً عليهم، وعلى من أخرجها لهم بإذن الله.

وسأعرض أولا صورة هذه الوثيقة كما هي في كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)، ثم نبدأ في الكلام عنها.

المطلب الثالث: الوثائق الحكومية الرسمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف
مجمع البحوث الإسلامية
مكتب الأمين العام

مذكرة
للعرض على السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ / رئيس الأزهر
بشأن
ضم خمسة أعضاء جدد للجنة المصحف لمدة عام تحت الاختبار واستبعاد خمسة أعضاء من المقصرين
****

- سبق أن وافق فضيلة الأستاذ الشيخ رئيس الأزهر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١م على مذكرة الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بشأن ضم عشرين جديدين للجنة المصحف لمدة عام تحت الاختبار ، وإجراء مسابقة أخرى لاختيار أربعة أعضاء جدد بنفس الضوابط والشروط لعضوية اللجنة إلى أعضاء جدد ـــــــ فتح .(مرفق صورة)
- كما وافق فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر على المذكرة المشار إليها بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١م .
- تمت مخاطبة فضيلة الشيخ رئيس قطاع المعاهد الأزهرية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣م لعمل إعلان وإذاعته على المعاهد الأزهرية لمن يرغب في التقدم لهذه المسابقة وفق الضوابط والشروط السابق الموافقة عليها وهي :
  ١ . أن لا يقل سن المتقدم عن ٣٥ عاما و لا يزيد على ٥٥ عاما .
  ٢ . أن يكون المتقدم حاصلا على شهادة التخصص في القراءات على الأقل و يفضل الحاصل على شهادة أعلى .
  ٣ . أن يكون ميسرا ((دراسة وحفظا)) .
- وقد تقدم لهذه المسابقة ما يقرب من ١١٧ متقدم ، وتم فحص طلبات المتقدمين واستبعد غير المستوفين للشروط وتسجيل طلبات المستوفين للشروط في الموعد المعين لاستكمالهم أداء الاختبارات المقررة .
- قام فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد عيسى المعصراوي رئيس اللجنة بإعداد ورقة أسئلة الامتحان التحريري .
- تم استدعاء المتقدمين المستوفين للشروط لأداء الاختبار التحريري يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٦م وكان (من الاختبار ساعتين) .
- قام فضيلة الأستاذ الدكتور رئيس اللجنة بتصحيح أوراق الإجابة وقد حصل ستة فقط على ٩٠ درجة فأكثر من مائة .
- تم استدعاء الناجحين في الاختبار التحريري وعددهم ستة لأداء الاختبار الشفهي يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/٣٠م بمعرفة لجنة مكونة من كل من :

١ . فضيلة الأستاذ الشيخ الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية	رئيسا
٢ . " " " " المساعد للثقافة الإسلامية	عضوا
٣ . " " الدكتور رئيس لجنة المصحف	عضوا

وقد نجح في الامتحان الشفهي كل من :

١ . فضيلة الشيخ / محمد مصطفى على طوبة	يباشر تدريس التجويد بالمعهد الأزهري بكفر الشيخ
٢ . فضيلة الشيخ / محمد حسين سيد ابراهيم	مقيم شاعر بمديرية أوقاف القليوبية
٣ . فضيلة الشيخ / قاسم مصطفى محمد محمد	شيخ مقرأة بالقليوبية
٤ . فضيلة الشيخ / محمد محمد أحمد محسن	قارئ قرآن كريم .
٥ . فضيلة الشيخ / سلطان حسين إبراهيم عوض	لا يعمل

- ونظرا لأن بعض الأعضاء بلجنة المصحف ممن قاموا تحت الاختبار والفاحص لا يعملون لعضوية اللجنة للأسباب الموضحة قرين كل منهم وهم :

مدير إدارة البحوث والنشر
د/ أحمد عبد الله
الموقع ١١/٩/٢٠٠٧م

د/ أحمد عبد الله

الصفحة الأولى من مذكرة لجنة المصحف

١ . الشيخ / السيد أحمد عبد الرحيم السيد — عدم الالتزام بمواعيد اللجنة ، وتأخير الأصل وعدم الدقة في المراجعة ، ويقوته كثير من الأخطاء الجوهرية .

٢ . الشيخ / [redacted] — عدم الدقة في المراجعة مما يتسبب في ظهور أخطاء جوهرية واهتمامه بالملاحظات غير المؤثرة .

٣ . الشيخ / [redacted] — غير دقيق ويفوته أخطاء جوهرية كثيرة .

٤ . الشيخ / [redacted] — غير دقيق ويفوته أخطاء جوهرية كثيرة .

٥ . الشيخ / [redacted] — عدم الالتزام في حضور الجلسات وكثرة غيابه أو حضوره متأخرا وتأخير الأصل التي يتسلمها ، فضلا عن عدم الدقة في المراجعة ويفوته أخطاء جوهرية فضلا عن إفشائه لأسرار العمل وقد وردت شكاوى رسمية بهذا (مرفق صورة من الشكاوى) .

(ومرفق صورة من آخر الأصل التي فحصها هؤلاء المستبعدين)

- وانظرا لوفاة وكيل اللجنة فضيلة الشيخ / محمد عبد الله منذور رحمه الله

- فإن الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية تعرض الموضوع على فضيلة الأستاذ الشيخ / وكيل الأزهر للتفضل بالنظر في الموافقة على الآتي :-

١ . استبعاد الأعضاء الخمسة المقصرين المذكورين من اللجنة .

٢ . ضم الناجحين الخمسة للجنة المصحف لمدة عام تحت الاختبار ، وإذا ثبت صلاحيتهم يتم تثبيتهم أعضاء دائمين باللجنة ، وإذا لم تثبت صلاحيتهم يتم استبعادهم .

٣ . اختيار فضيلة الشيخ / حسن عبد النبي عبد الجواد عراقي وكيلا ثانيا للجنة خلفا للفضيلة الشيخ / محمد عبدالله منذور رحمه الله .

٤ . إجراء مسابقة أخرى (خلال عام) لاختيار أعضاء جدد آخرين بنفس الضوابط والشروط السابقة ، حيث إن لجنة المصحف مازالت في حاجة إلى أعضاء جدد لكثرة الأصل التي تعرض عليها ، ولإعداد جيل جديد يستطيع حمل هذه الأمانة مستقبلا إن شاء الله تعالى .

والأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية تعرض الموضوع على فضيلة الأستاذ الشيخ وكيل الأزهر للتفضل بالموافقة والعرض على فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر للتفضل بالنظر في الموافقة .

والله ولي التوفيق ...

الأمين العام
لمجمع البحوث الإسلامية
(إبراهيم حلمي القيوسي)

رئيس لجنة المصحف
(أ.د. أحمد عيسى المعصراوي)
أ.د. أحمد عيسى المعصراوي

ترفع لفضيلة مولانا الأستاذ الشيخ وكيل الأزهر للتفضل بالموافقة

البدء بإجازة البحوث والتأليف والترجمة لتنفيذ البنود ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من قرار المذكرة وصدرة الكتب لتنفيذ البند ٤ في ضوء التشكيل فضيلة الدكتور أحمد المعصراوي رئيس اللجنة

أوافق على ترشيح الشيخ مصطفى إسماعيل وكيلا ثانيا للجنة المصحف ، وأوافق على باقي ما جاء بالمذكرة

فهذه صورة الوثيقة التي حصل عليها أولئك المتحايلون، وتظهر فيها أسماء من زُعم إقالتهم من اللجنة، بحسب ظنهم، وعددهم خمسة، على رأسهم السيد عبدالرحيم، وقد طمس صاحب الكتاب الأسماء الأربعة، وأبقى اسم السيد عبدالرحيم، وقال: "وقد طمسنا أسماء المقصّرين الآخرين، لأنه لا مصلحة في إظهار أسمائهم، فوجب الستر عليهم" (ص: ١٦).

سبحان الله! فالمعنيُّ عندهم سيد عبدالرحيم الذي جعله الله سببًا في كشف حالهم، وفضح أمرهم بين العالمين.

وأقول: كما هو واضح فإن هذه الوثيقة مؤرخة في ٢٨ شعبان ١٤٢٨هـ – ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧م، أي منذ حوالي تسع سنوات.

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن وهذه الوثيقة محفوظة في أرشيف لجنة مراجعة المصحف بالأزهر الشريف، ولم تخرج إلا للمتاجرين بالأسانيد القرآنية، والمدافعين عن الأسانيد الفاسدة.

وكل ما يُمكن قوله في كيفية خروجها فهو جائز الآن، سواء كانت الرشوة، أو الواسطة، أو تبادل المصلحة، أو خدمة لتجار الأسانيد، وغير ذلك مما يجوز قوله في مثل هذه الحالة.

وستأتي أدلة فساد هذه الوثيقة، وإجرام من صاغها في اللجنة. وبغض النظر عن ذلك، فهل يُقبل أن يُعدَّ من أهل القرآن من سعى في إخراجها ومن أخرجها؟!.

فهذه عينات ممن اختصوا أنفسهم بالأهلية القرآنية، فتأملوا يا أهل الأمة الإسلامية.

بداية أقول:

مما يجب معرفته أن عملي في لجنة مراجعة المصحف الأزهرية عملٌ تطوعيٌّ، وقد افترضته على نفسي حسبةً لله تعالى كجميع دروسي في الجامع الأزهر وغيره، وجميع مؤلفاتي. فوجودي في اللجنة ليس وظيفة كالوظائف، أو كما هو الحال في بعض اللجان الأخرى اليومية التي يُصرف لأعضائها راتب شهري. ولم أتحصّل على أي عائد دنيوي من وراء ذلك سوى شرف لقب (عضو لجنة مراجعة المصحف)، وقد قضيت في اللجنة أكثر من خمسة عشر شهرًا ولم أتقاضَ على ذلك أي عائد مادي، لا راتبًا ولا مكافأةً.

فما هو إلا لقاءٌ أسبوعيٌّ في حدود ساعة أو ساعتين، يجتمع فيه الأعضاء، ويقدم كل واحد تقريره على ما أُسند إليه من أعمال، وإذا كان هناك ما يستدعي المناقشة نوقش، وهذا أمر يعز وجوده فيما رأيت.

إذن فالعمل في لجنة مراجعة المصحف الأزهرية غايته شرف خدمة القرآن الكريم ليس إلا، أما إن كان لديهم عائد آخر، أو أن ينتفع بعضهم من وراء اللقب بشيء، فهذه مسألة هم أدرى بها، فكلٌّ متحملٌ نتيجة فعله أمام ربه.

دخولي اللجنة وخروجي منها:

تربطني بفضيلة الدكتور أحمد المعصراوي –رئيس اللجنة وقتها– أُخوةٌ في الله، وودٌّ منذ زمن بعيد، دخل بيتي ودخلت بيته، وأكل من طعامي وأكلت من طعامه، وأُكنُّ له كل تقدير واحترام.

وكانوا قد أعلنوا في اللجنة عن احتياجهم لأعضاء جدد، فطلب مني التقدم مع المتقدمين، وكان هذا بعد عودتي من السعودية، فتقدمت، وقدر الله دخولي اللجنة.

وكان الأمر بالنسبة لي من قبيل العبادات التي أتقرب بها إلى الله تعالى، كما سبق ذكره.

وكعادتي التي درجتُ عليها من عدم السكوت على ما لا يجوز السكوت عليه؛ اعترضت على بعض ما يصدر عن اللجنة في بعض المصاحف، مما رأيت –من وجهة نظري– عدم جوازه، وظننت أن الأمور قابلة للمناقشة والعودة إلى الصواب.

ولكن كيف لي أن أجرؤ على أن أعترض على بعض ما يصدر عن اللجنة منذ سنين أنا المستجد حديث العهد بينهم، فضلا عن عدم اعتراض أحد من الأعضاء على ذلك، خاصةً أن الذي اعترضت عليه يمس المصحف المسمى بـ(مصحف الأزهر)، والذي عليه تفسير شيخ الأزهر في ذلك الحين، وسيأتي كل ذلك مفصلا.

وبعد مرور خمسة عشر شهرًا في يوم اجتماعٍ للجنة، لم يحضره الدكتور المعصراوي، طلبني سكرتير اللجنة خارج الاجتماع، وأخبرني على استحياء بأنه قد جاءه قرارٌ بإعفائي من اللجنة وآخرين، فواجهته بابتسامة، وقلت له: لا عليك من الحرج، نحن خدمٌ للقرآن الكريم، سواء من خلال اللجنة أو من خارجها.

وكان في يده هذه المذكرة (الوثيقة)، فطلب مني وهو متحرج التوقيع عليها، فقلت له: أبشر، فأخذتها من يده وطويتها، وزدته على مطلبه بأن كتبت (عُلم)، وتحتها كتبت اسمي كتابةً، ولم أجعله توقيعًا.

فهل مع تصرفي هذا يُتخيل أني قد قرأت هذا الافتراء المسطر ضدي في هذه المذكرة؟!.

أقسم بالله ما قرأت فيها كلمة واحدة، ولو كنت قرأتُ هذا الافتراء، فلا أدري كيف يكون حالي معهم حينها، وأقلها كانوا سيجدون ردي على هذا السفه، وشيئًا آخر بدل توقيعي وكلمة (عُلم) التي كتبتها بحسن نية عملا بأخلاق أهل القرآن المتوقعة في مثل هذه المواقف.

كما يُلاحظ أنه لم يوقع على هذه الوثيقة أحد سواي من الخمسة المستبعدين، وهم ثلاثة من القدامى في اللجنة، وواحد دخلها بعدي، والله أعلم بالأسباب الحقيقية لكل منهم.

المهم، أن الأمر بالنسبة لي كان عاديًّا جدًّا، ولم أسأل عن السبب، ولم أتوقع هذا المُسطَّر ضدي، لسبب واحد هو أن العمل تطوعيٌّ في خدمة القرآن الكريم، وهذا حاصل –بتوفيق الله– سواء في اللجنة أم خارجها، فلا توجد ضرورة للتمسك بالوجود في اللجنة، خاصة بعدما استشعرت عدم تقبل بعضهم لوجودي، بسبب اعتراضي على ما سيأتي ذكره.

وبعد يوم أو يومين تقريبًا، اتصل بي أحد المستبعدين وأخبرني بأن الدكتور المعصراوي وراء ذلك كله، فأخبرته بأن هذا كلام غير مقبول، لأن الدكتور المعصراوي هو الذي طلب مني دخول اللجنة.

وبعدها مباشرة، اتصلت بالدكتور المعصراوي، وطلبت مقابلته، وكان يحضر مناسبة عُرس في نادي الشرطة، فذهبت إليه وخرج إليَّ، فأخبرته وهو بجانبي في السيارة بأن فلانًا قال كذا، فهل هذا حق؟ فأقسم أنه لا دخل له في خروجي من اللجنة، وأن الأمر جاء بعيدًا عنه، فتفهمت الأمر، ولم أطلب منه أكثر من هذا، وقلت

له: ما جاء بي إليك بهذه السرعة إلا حرصي على أُخوتنا، وهذه أبقى لي من عضوية لجنة مراجعة المصحف، فلا ينشغل بالك بهذا الأمر.

وظلت أخوتنا مستمرة لا يعكر صفوها شيء.

ومنذ ذلك الحين، لم أتفوه بكلمة واحدة فيما يخص اللجنة أو أي أمر يتعلق بها، وكنت إذا ما اضطررت إلى الإجابة عن سبب خروجي منها، قلت: انشغلت بشروح متون القراءات بالجامع الأزهر، وأبحاث الأسانيد. وكنت في ذلك الوقت شيخًا لمقرأة الجامع الأزهر الشريف.

وظللت على هذه الحال إلى أن ظهرت هذه الوثيقة في كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)، واطلعت على ما فيها، ورأيت أن خروجي من اللجنة كان استبعادًا مسببًا بأسباب مُشينة، لا أدري على أي شيء استند من سطَّرها بيده؟ وإن لي معه وقفة بين يدي الله تعالى، ولن أُفلته حينها حتى آخذ حقي منه.

وهنا يأتي سؤال إلى أخي الدكتور المعصراوي:

هل اطلعت على هذا الافتراء الذي صدر ضد أخيك قبل توقيعك عليه، أم أنك وقعت دون أن تقرأه كما حدث معي؟

فإن كانت الثانية فأنت معذور، وهذا ما أتمناه، وأرجو من الله أن لا يكون غيره.

وإن كانت الأولى –وأعوذ بالله منها– فكيف قبلت التوقيع على هذا الظلم في حق أخيك الذي دفعتَه إلى دخول اللجنة، وما كان ذلك إلا لمعرفتك بكفاءته العلمية؟! فأنت أدرى الناس في اللجنة بحاله.

فهل تذكر يا فضيلة الدكتور أنك نصحت أخاك "سيدًا" يومًا على قصور فيما أُسند إليه من أعمال؟ خاصة وأنكما لم تفترقا –في ذلك الحين– في غالب الأوقات.

وإذا كنتَ قد رأيتَ ما يُحاك لأخيك، فلماذا لم تطلب منه ترك اللجنة قبل أن يأتفكوا في حقه هذا الإفك؟ لا سيما وأنك تعرف أن أخاك ليس بحريص على شيء من أمور الدنيا. وهل في اللجنة شيء من أمور الدنيا يدعو إلى الحرص عليه والتمسك به بالنسبة لي؟!.

فلو كنتُ ممن يتمسك بعَرَض من الدنيا لكان الأولى عندي أن أتمسك بعملي الذي استقلت منه في السعودية، حيث كنت معززًا مكرمًا بين أهل علمٍ أجلاء، وأهل كرمٍ فضلاء.

لقد كان من المفترض على أخي فضيلة الدكتور المعصراوي إذا كانت قد تكشّفت له هذه الأمور، ألا يقبل بالتوقيع على هذا الافتراء، وأن يطلب مني ترك اللجنة كما طلب مني دخولها، والله المستعان.

أسباب الاستبعاد:

تقدم في الصفحة الثانية من صورة الوثيقة أسباب الاستبعاد، وها هي كما ذُكرت بالنص: "عدم الالتزام بمواعيد اللجنة، وتأخير الأعمال، وعدم الدقة في المراجعة، ويفوته كثير من الأخطاء الجوهرية".

هذه هي الافتراءات التي سطّرتها لجنة مراجعة المصحف الأزهرية في حقي، وأحمد الله تعالى أن خرجت هذه الوثيقة في حياتي، فلا يعرف غيري كيفية الرد على ما فيها من تلفيق، فما هي إلا افتراءات، وفيما يأتي أدلة نقضها شرعًا وقانونًا.

النواقض الشرعية والقانونية لقرار الاستبعاد:

إن الذين سطروا تلك الأسباب المُفتراة في حقي، وبنوا عليها قرار استبعادي من اللجنة؛ لم يدركوا فساد هذا القرار لعدة أسباب، منها:

أولاً– كان قرار دخولي في ١٤٢٧/٤/٢٤هـ – ٢٠٠٦/٥/٢٢م، وبدأ عملي في اللجنة في ١٤٢٧/٥/١٦هـ – ٢٠٠٦/٦/١٢م.

وقرار استبعادي في ١٤٢٨/٨/٢٨هـ – ٢٠٠٧/٩/١٠م، أي أنني قضيت في اللجنة عامًا وأكثر من ثلاثة أشهر.

وقد جاء في البند الأول من قرار دخولي اللجنة: "أولا: ضم كلٍّ من الشيخ بشير أحمد أحمد دعبس، والشيخ السيد أحمد عبدالرحيم السيد، للجنة المصحف لمدة عام تحت الاختبار، وإذا ثبت صلاحيتهما يتم تثبيتهما عضوين دائمين باللجنة، وإذا لم يثبت صلاحيتهما يتم استبعادهما".

وهنا: ألا يُفترض شرعًا وقانونًا أن ينقض هذا البندُ ذلك الاستبعادَ بالنظر إلى التواريخ؛ حيث استمر عملي في اللجنة أكثر من ثلاثة أشهر بعد المدة المحددة للاختبار وهي (عام)؟!.

ثانيًا– قد أُسنِدَت إليَّ بعض الأعمال بعد العام المحدد، وكان من هذه الأعمال: عمل تمت مراجعته في ١٤٢٨/٧/٨هـ – ٢٠٠٧/٧/٢٢م، وعمل تمت مراجعته في ١٤٢٨/٨/٦هـ – ٢٠٠٧/٨/١٩م.

وهذه صورة من تقريري الذي قدمته لهذين العملين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مراجعة القدر المنفذ التي تم مراجعته من المصحف الذي
يحمل رقم ١٥١١ / ٢٠٠٥/٧/٢٢ تبين وجود قدر ٢٨٩ خطأ موزعة على الأنواع
الموضحة وتفصيلها كالآتي :-

١- عدد ٩١ نقصان من حرف الصلة الواقع بعد هاء الضمير.
٢- عدد ٧٥ من الحركات.
٣- عدد ٥٤ إبدال حركة مكان حركة.
٤- عدد ١٠ زيادة في الحركات
٥- عدد ٢٣ نقصان في الأحرف.
٦- عدد ٦ زيادة في الأحرف
٧- عدد ٤ إبدال أحرف مكان أحرف
٨- عدد ١ سقط كلمة كاملة
٩- عدد ١ إبدال تتابع بتركيب
١٠- عدد ١٤ عدم وجود الصفر المستطيل فوق الألف.

وهذا المبين حاسب عدد ٢٦ من أخطاء متنوعة لم تدخل في العدد السابق
وهذا وبالله التوفيق

المراجع
الشيخ عبد الرحيم

الأحد ٨ من رجب ١٤٢٨هـ
٢٢ من يوليو ٢٠٠٧م

صورة تقرير عن مراجعة قدر محدد من المصحف في: ١٤٢٨/٧/٨هـ - ٢٠٠٧/٧/٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لمراجعة جزء عم مع سورة الفاتحة لمعلم المبتدئين
بمركز القرآن لتعليم القراءة - فقد الراجعت بما يأتي :-

١- ما اصطلاحات الناشر تخصيص اللون الأحمر للقلقلة والمدود.
ثم قام بوضع اللون الأحمر على حرف التنوين والتنوين المدغم في التنوين والميم، وكذلك على الميم الساكنة المدغمة في مثلها المتحركة.
في حين أنه الغى الظاهرة للحرف المدغم في المشدد وليس للحرف المدغم.
وذلك لأنه الإدغام في مثل هذا ما قبل الإدغام التام، فمن المقترح وضع اللون الأحمر على الحرف المشدد.

٢- ترك التلوين لفتحة رؤس الآي اختياراً على الوقف عليها، فاجتهد أنه لوصل وارداً وخاصة في مقام التعليم للمبتدئ، فمن المقترح وضع اللون عليها ثم الإشارة إليه في الاصطلاح.

٣- وضع اللون الأخضر المزرق للقلقلة على الحرف المثقل المتحرك الساكن للوقف، اختياراً على الوقف عليه، فيجب الإشارة إلى هذا أيضاً في الاصطلاح.

٤- وضع الإشارة لأول ربع الحزب ٥٩، على أول سورة الفتح، والصواب نصف الحزب ٦٠.

والله الموفق

الأحد { ١٤٢٨/٨/٦هـ
١٩/٨/٢٠٠٧م

المراجع
[illegible]

صورة تقرير عن مراجعة جزء (عم) في: ١٤٢٨/٨/٦ – ٢٠٠٧/٨/١٩م

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أليس تجاوزي مدة السنة في اللجنة، فضلا عن إسناد بعض الأعمال لي بعد انتهاء المدة؛ يقتضي الإقرار بصلاحيتي وكفاءتي ومقدرتي على تنفيذ ما هو مطلوب مني باعتباري عضوًا في اللجنة؟ فلو كانت كفاءتي منعدمة –كما يُدَّعى– لكان قرار استبعادي مع نهاية العام أو قبله. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثالثًا– لم أُخْطَر لا مكاتبة ولا مشافهة بقصور فيما كُلِّفتُ به من أعمال طوال مدتي، علمًا بأني كنت ملازمًا لرئيس اللجنة في غالب الأحيان، فلم أسمع منه يومًا ما تنبيهًا على قصور في أي جانب من الجوانب.

رابعًا– أما عن غيابي عن جلسات اللجنة فكان أربع مرات فقط طوال الخمسة عشر شهرًا، وكان لعذر، وبإذن من رئيس اللجنة أو السكرتير. وهذا الادعاء لا يصدقهم فيه أحد على الإطلاق ممن يعرفني من المسئولين والطلاب، فالانضباط والالتزام مما اشتهرت به، وكنت –ولا أزال– أحث عليهما كل الطلاب والمقربين.

خامسًا– كانت تُسند إليّ أعمال مهمة لا يتأتى إسنادها إلى شخص مقصّر في عمله وغير دقيق، ولديه أخطاء جوهرية، على حدِّ ما جاء في قرار الاستبعاد، وكان من هذه الأعمال مراجعة عدد من المصاحف برواية حفص وغيرها من الروايات، وكذلك بعض المؤلفات، ومن الأمثلة على ذلك:

١– مراجعة المصحف المفسر (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) لدار المنار، وكان هذا في ١٤٢٧/٩/٢١هـ – ٢٠٠٦/١٠/١٤م، وهذه صورة لتقريري المختصر عن هذا المصحف:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن المصحف المصور بتقنية الكمبيوتر من تصميم علام المنان، دار المنار.

بالمراجعة والفحص تبين الآتي:

١- وجود خلل في بعض الكلمات والأحرف وزيادة نقط صغيرة عن الضبطات الأنيقة والجميلة التي كتبت بخط يد هذه الصفحات:

٦٣، ٨١، ٨٨، ١١٥، ١٢٧، ١٢١، ١٢٥، ١٥١، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٢،
١٨٤، ١٩٨، ٢١٠، ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٨٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣١٨،
٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،
٤١١، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٥١،
٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٥١٢، ٥١٩، ٥٥٩، ٥٨١،
٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٦، ٦٢٢، ٦٢٩، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٤، ٧٠٧، ٧١٥، ٧٢٨، ٧٦٨،
٧٧٢، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٥، ٧٨٩، ٧٩١، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٦، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٥٠،
٨٥٦، ٨٦٤، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩١، ٩٠٤، ٩١٤، ٩٢٠.

٢- حذف لفظ "الجلالة" في ثلاث مواضع. وحذف لفظ "هو" في موضع واحد من الصفحة ٢٥٣.

٣- ترصيل علامات التعريف بالإشارة إلى الإشكال في موضعين من سورة يوسف ص ٣٨٩.

٤- وضع ترديس سورة الطلاق فوق سورة الجمعة ص ٨٥٨.

٥- عدم ظهور واو الصلة الصغرى في كثير من المواضع مثال ذلك في الصفحات:

٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٢، ٩٤، ١٣١، ٤٠٣.

٦- الكشيدة علامات الوقف غير ظاهر لصغر الخط، وكذلك علامات رؤوس الأجزاء والأرباع.

٧- عدم توافق بعض الضبطات مع مقابلها في بعض مثال الصفحات

٦٢، ٤٢٤، ٦١٦، ٦٨٢، ٦٩٨، ٧٤٤، ٧٦٠.

هذا بالنسبة للنص القرآني الصحيح، أما بالنسبة للنص القرآن المرسوم إملائياً داخل التقنية فوضعه كالآتي:

١- وجود أخطاء بارزة في الصفحات التالية:

٤٧، ٤٨، ٥٧، ٧٠، ٩٦، ١٠٠، ١٠٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ١٦١، ١٧١، ٣٤، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٢٦،
٢٧٢، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٤١، ٣٧٢، ٣٨٤، ٤١٨، ٥٢٨، ٥٥٠، ٥٦٦، ٦٠٦، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٦١، ٦٧٧، ٦٨٨،
٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٩، ٧٢١، ٧٢٥، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٤٨، ٧٥١، ٧٥٥،
٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٨٥، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠٦، ٨٢١، ٨٣٤، ٨٤٢، ٨٨٨،
٨٩٢، ٩٢١، ٩٤٩، ٩٥٩.

٢- عدم الالتزام تماما بكتب الأثر وما يكتب بالأسود وترقيم الآيات حسب المواضع
مثال ما جاء بالصفحات التالية :-

٢٧ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
٣٥١ ، ٣٩٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣٨ ،
٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧٢٧ ، ٧٦٠ ، ٧٨٧ ، ٨٠٥ ، ٨٧٢ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٩٢٠ ،
٩٢١ ، .

٣- وضع علامات التوقف كوقف واحد على جميع الصفحات :-
٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ١٧٦ ، .
علما بأن هذا مخالف للمتبع في غالب المصاحف من عدم استعمال الحركات.
٤- تقدم الأخ الطرف الفني على تفسيره في مواضع كثيرة منها :-
سورة الأنعام . الأنفال . التوبة . الفتح . الحجرات . الذاريات . الطور .
النجم . وغير هذه المواضع .

هذا والله الموفق

المدقق ١٤٢٧/٩/٢١هـ
٢٠٠٦/١٠/١٢م

مدقق الخط
السيد محمد إبراهيم

٢- مراجعة كتاب (عون المعلم والمتعلم) في علم التجويد، وكان هذا في: ١٤٢٨/١/٢٣هـ - ٢٠٠٧/٢/١١م، وهذه صورة لتقريري المختصر عن هذا الكتاب:

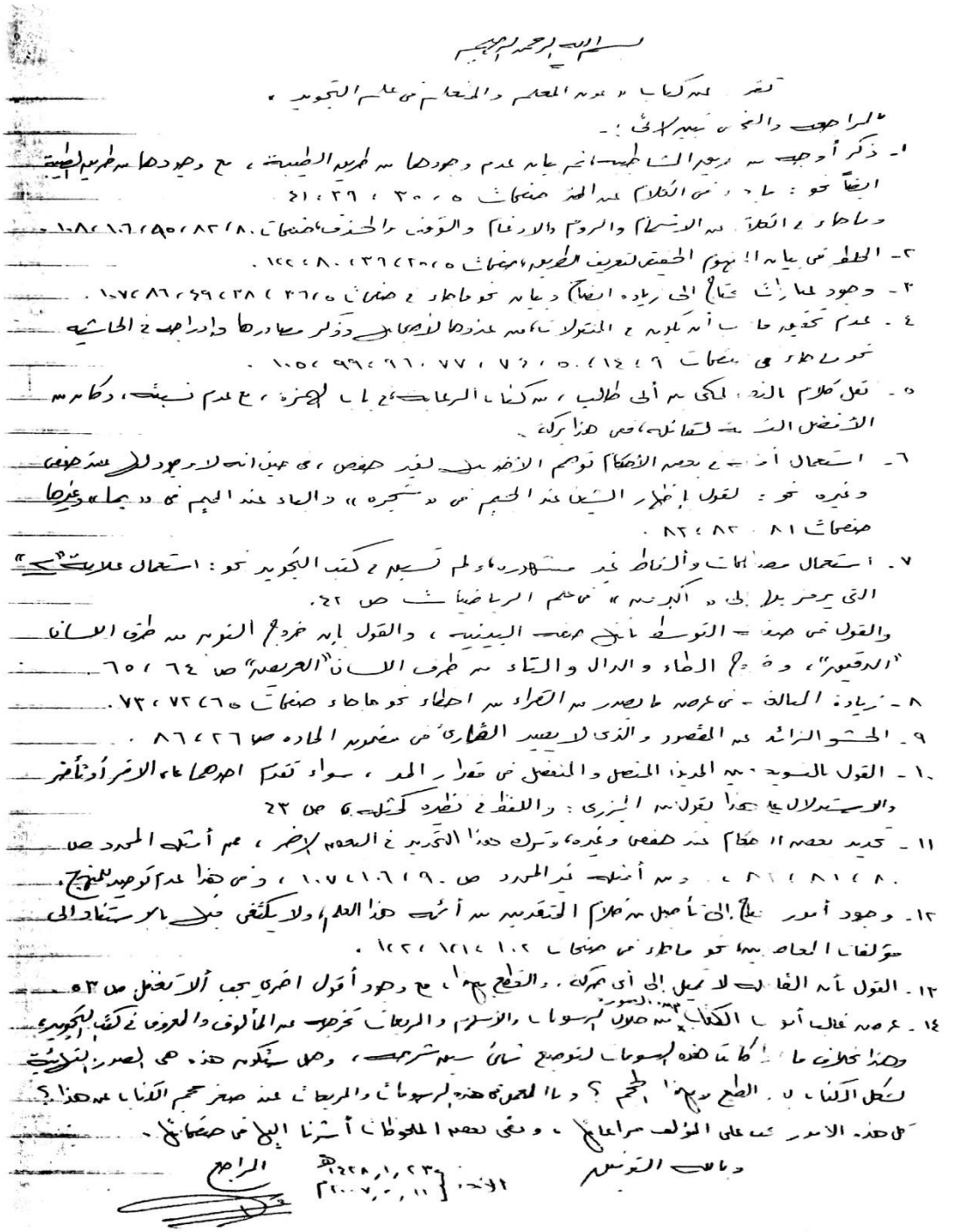

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن كتاب « عون المعلم والمتعلم في علم التجويد »

الملاحظات والتوصيات :-

١- ذكر أوجه من يجوز الشاطبي فيها عدم وجودها من طريق الطيبة ، مع وجودها من طريق الطيبة أيضاً نحو : ما ورد من الكلام عند المد منفصل ٥ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٥١ .

وما طاء ، الكلام عن الإشمام والروم والإدغام والوقف والحذف منفصل ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٨ .

٣- الخلط في بيان الوجوه الحقيقي للتعريف الطريق منفصل ٥ ، ٢٠٣ ، ٣٦ ، ٨٠ ، ١٢٢ .

٣- وجود عبارات تحتاج الى زيادة ايضاح وبيان نحو ما ورد في صفحات ٣٦ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٨٦ ، ١٠٧ .

٤- عدم تخريج ما ورد أنه كلام ، والمنقولات عن عدد منها لأصحابها وذكر مصادرها وارد في الحاشية نحو ما ورد في صفحات ٩ ، ١٤ ، ٥٠ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٥ .

٥- نقل كلام الداني ومكي بن أبي طالب ، من كتاب الرعاية في بابي الهمزة ، مع عدم نسبته ، وكان من الأفضل التنبيه لقائله ، في هذا كله .

٦- استعمال ألفاظ في بعض الأحكام توهم الأخذ بمذهب لغير حفص ، مع بيان أنه لا وجود لذلك عند حفص وغيره نحو : قول إظهار الشين عند الجيم من « شجره » والعادة عند الجيم مع « ما يعرفها » صفحات ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

٧- استعمال مصطلحات وألفاظ غير مشهورة وما لم تسبق في كتب التجويد نحو : استعمال علامة "=" التي يرجع بها إلى « الكبير » معجم الرياضيات ص ٤٢ .

والقول عن هذه = التوسط بين مخرج الطينية ، والقول إنه مخرج التوسط من طرف اللسان "الدقيق" ، وقول الطاء والدال والتاء من طرف اللسان "العريض" ص ٦٤ ، ٦٥ .

٨- زيادة المالقي - في عرضه ما يصدر من القراء من اخطاء نحو ما جاء صفحات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٣ .

٩- الحشو الزائد في القصور والذي لا يفيد القارئ من مقدار المد صفحة ٢٦ ، ٨٦ .

١٠- القول بالتوسط بين المد المتصل والمنفصل من مقدار المد ، سواء تقدم أحدهما على الآخر أو تأخر والاستدلال على هذا بقول ابن الجزري : واللفظ في نظمه كمثله ص ٢٣

١١- تحديد بعضهم الإطباق عند حفص وغيره ، وترك هذا التحديد في بعضهم الآخر ، مع أن الحدود ص ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ومن أشبه غير الحدود ص ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ومن هذا عدم توحيد المنهج .

١٢- وجود أمور يحتاج إلى تأصيل من كلام المتقدمين من أئمة هذا العلم ، ولا يكتفى فيها بالاستناد إلى مؤلفات المعاصرين بها نحو ما جاء في صفحات ١٠٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ .

١٣- القول بأنه الفاء لا تميل إلى أي حركة ، والقطع بهذا ، مع وجود أقوال أخرى يجب ألا تغفل ص ٥٣ .

١٤- عرضه قبل أبواب الكتاب من حلول الرسوم والرسائل مخرجة من المألوف والمعروف في كتب التجويد وهذا يخالف ما جاء في كتاب هذه الرسوم لتوضيح شأن سهم شرحبيل ، وهل ستكون هذه هي مصدر البيانات لكل الكتاب ؟ . الطبع بهذا الحجم ؟ وما الحكمة من هذه الرسوم والرسائل عند صغر حجم الكتاب عند هذا ؟

كل هذه الأمور عرضت على المؤلف مراراً ، وبقي بعض الملحوظات أشرنا إليها في صفحاتها .

والله الموفق

الراجح

التاريخ ١٤٢٨/١/٢٣هـ
٢٠٠٧/٢/١١م

٣- مراجعة العُشر الأخير من المصحف برواية الدوري عن أبي عمرو، لدار المقدسي، وكان هذا في ١٤٢٨/٢/٧هـ - ٢٠٠٧/٢/٢٥م، وهذه صورة لتقريري المختصر عن هذا القدر من المصحف:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن أخطاء في تسميع وتجويد وضبط رواية الدوري عن أبي عمرو لطبعات دار المقدس.

ملاحظات هذه الأخطاء على الآتي:

١- لم يرد في تقرير الأخطاء مصطلحات هذه الرواية التي ترشد القارئ إلى كيفية التعامل معها، علماً أن هذه الرواية قد اشتهرت بين الناس.

٢- الإشارة إلى ربع الحزب ونصف الحزب وثلث أرباع الحزب، على حين أن المصطلح المثبت في هذه الرواية تقسيم الحزب إلى ثمانية أثمان مع الإشارة إلى الحزب عند رأس الثمن الثامن، وهذا هو المعمول به في مصاحف السودان وبعض المدينة المنورة.

٣- تلوين علامات رأس الآية وترك العلامات الشارحة إلى نهاية كل ثمن من الأثمان أو الوقوف بعد علامة رأس آية الثمن الثامن، وهذا مخالف للمصطلح المثبت في هذه الرواية وغيرها.

٤- وضع علامة الاختلاس فوق راء (ينصركم) آية ٢١ من سورة الملك. تنبيه أن الإسكان مقدم على الاختلاس وهو المأخوذ به في مصاحف السودان وبعض المدينة المنورة.

٥- وضع الألف الصغيرة الثابتة فوق الياء في (خطيئاتهم) سورة نوح من حين أن موضعها بعد الياء هكذا (خطيئاتهم).

٦- وضع النقطة المضمومة فوق الألف في (أَوِ انقُص) سورة المزمل من حين أن موضعها بعد الألف هكذا (أَوِ انقُص).

٧- قدم نقط التاء في (يشئم) آية ٢٨ من سورة القمر.

٨- ترك العلامة المتبعة في هامش الصفحات والتي تشير إلى الثمن السابع، صفحة ٥٦٩ من جزء عم.

وهذا إلى جانب ملاحظات أخرى من سقط وهيئة، أشرف البلد اجراءها وبالله التوفيق.

الأحد ١٤٢٨/١/١٧هـ
٢٠٠٧/١/٥م

الشاهد
السيد جريدة إبراهيم

٤- مراجعة مصحف شركة القدس برواية ورش، وكان هذا في: ١٤٢٨/٤/٢٦هـ - ٢٠٠٧/٥/١٣م، وهذه صورة لتقريري المختصر عن هذا المصحف:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن مصحف شركة القدس مطابع المختار برواية ورش.

بعد الفحص والمراجعة تبين الآتي:

١- جاء المصحف على الرسم العثماني وليس على الرسم المدني الأول ولا الأخير.

٢- جاءت حروف مميزة على علامات المشددة في الرسم مثل علامة الكوفة، ووضع لام الألف.

٣- وضع علامات وقف على رؤوس الآي.

٤- ترك علامات السجدة مع ترك الإشارة إليها في المواضع الآتية: سورة الحج ص٤٤١، سورة النحل ص٤٢٨، وسورة الإسراء ص٥٨١، سورة الدهر ص٥٩٧.

٥- وضع علامات السجود في غير موضعها في سورتي النحل وفصلت ص٢٧٢، ص٤٨٠.

٦- لم يجد الفاحص رسم ٤٨٤ في سورة الشورى.

٧- ترك علامات الربع والتعشير ص ١٢٣، ٢٢٩، ٢٧٦.

٨- وضع علامات نصف الحزب أول سورة الأحزاب في غير موضعها ص٥١٨.

٩- وضع علامات التعشير في بعض المواضع مخالفة للوضع المشهور في مصاحف الغرب صفحات ٣٦، ٨٥، ١٧٦، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢١١، ٤١٩، ٤٦٢، ٥١٤.

١٠- وجود بعض أخطاء مطبعية في الصفحات الآتية:

٦٥، ١١٣، ١٥٥، ٢٤٠، ٢٥٠، ٤٢١، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٩٧.

وبالله التوفيق،

الفاحص

السيد محمد عبد الرحيم

الأحد ٢٦/٤/١٤٢٨هـ

١٣/٥/٢٠٠٧م

فهذه بعض نماذج من جهودي في لجنة مراجعة المصحف الأزهرية التي عملت بها أكثر من خمسة عشر شهرًا حِسبةً لوجه الله تعالى، وكان جزائي منهم على هذه الجهود ذلك الافتراء الذي سطروه في حقي، وزادوا فوق ذلك أن سمحوا بنشره، وأحمد الله تعالى أني كنت أحتفظ بصور من تقاريري لبعض أعمالي التي أردُّ بها الآن على هذا الظلم.

وأقول: كان يكفي من جميع ما تقدم ذكره، البند الأول والثاني في نقض وبطلان قرار الاستبعاد من أصله. فقد سبق ذكر أن اللجنة نقضت الشرط الأساسي الذي أوضحته في قرارها، وهو تحديد عام فقط للكشف عن صلاحية مَنْ يستمر معهم، وقد تجاوزتُ هذا العام بأكثر من ربع عام، وأُسندت إليّ أعمال في هذه الفترة التي يُفترض أن أكون خارج اللجنة فيها.

فيا أهل القرآن: المؤمنون عند شروطهم، والعقد شريعة المتعاقدين، فأين أنتم من ذلك؟.

وقد اضطروني بهذه الأسباب الملفقة إلى الكشف عن السبب الحقيقي الذي لم أتكلم فيه مع أي أحد منذ خروجي من اللجنة، وكلامي كما سيأتي من جانب علمي، ولا دخل لي في غير ذلك من الأمور.

الأسباب الحقيقية للاستبعاد من اللجنة:

إن الأسباب الحقيقية لاستبعاد السيد أحمد عبدالرحيم من لجنة مراجعة المصحف الأزهرية تتلخص في أقل من خمس كلمات: (أراد الإصلاح فبيّتوا أن يُزاح).

ولذلك كان على سيد عبدالرحيم أن يحافظ على بقائه في اللجنة، ولا يتأتى هذا مع كونه يأتي في بعض تقاريره بما يتعارض مع ما يقره الجميع ويوقعون عليه. فقد فاته أن يأخذ بنصيحة القائل:

يـــا قـــومُ لا تتكلمـــوا إنَّ الكـــــلامَ محـــــرمُ
نـــاموا ولا تســـتيقظوا مـــا فـــازَ إلا النُّـــوَّمُ
ودعـــوا الـــتفهمَ جانبًـــا فـــالخيرُ ألا تفهمـــوا
وتثبتـــوا فـــي جهلكـــم فالشـــرُّ أن تتعلمـــوا
مَـنْ شـاءَ مـنكم أن يعيـ ـشَ اليـومَ وهـو مكـرمُ
فَلْـيُمسِ لا ســمعٌ، ولا بصـرٌ لديـه، ولا فـمُ[1]

فهذا –للأسف– واقع مرير في شتى مجالات الحياة، والعامل به هو المحبب المقرب، وعكسه المكروه والمبعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

*****

نعود إلى ما كنا نتكلم فيه، فأقول: كنت أسجل ملاحظاتي فيما يُسند إليَّ من أعمال، سواء كان مصحفًا أم كتابًا، ثم أكتب تقريرًا مختصرًا عن ذلك، وكنت أدوّن في هذا التقرير ما أراه صوابًا من وجهة نظري، ومن خلال معرفتي، ولا أنظر في موافقته أو مخالفته لما يصدر عن اللجنة، على اعتبار أنه سيُطرح للمناقشة، ويؤخذ به أو يرد، وما توقعتُ غير هذا، وسأذكر من ذلك مسألتين:

١– ديوان معروف الرصافي، شرحه وصححه: مصطفى السقا، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٤٥٠.

المسألة الأولى في منع الوقف على رؤوس الآي

وتدور هذه المسألة حول اعتراضي على وضع علامة الوقف الممنوع (لا) على رؤوس الآي، وكان هذا من خلال مصحف لدار السندس أُسندت إليَّ مراجعته، وقد ورد به عدد من الآيات التي وُضع على رأسها علامة الوقف الممنوع (لا)، وقد ذكرت عددها في التقرير، وقلت: "ويترتب على هذا الآتي:

أ- التناقض في المنهج، حيث إنه قد جمع بين رأس الآية والنهي عن الوقف كما اشتُرط في علامات الضبط بنهاية المصحف (ص٦١٢).

ب- التعدي على عِلْمٍ ثابت شرعًا، وهو علم الفواصل.

فضلا عما في ذلك من جرأة على السنة النبوية، حيث إن عدّ الآي أمر توقيفي إلى النبي ﷺ والوقف على رؤوس الآي سنة. علمًا بأن الناشر ألقى مسؤولية علامات الوقف على عاتق اللجنة في ص ٦٠٩". وهذه صورة تقريري على ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد صاحب الفضيلة رئيس التحرير

تحية طيبة .. وبعد

فمراجعتي لصف السدس الأخير الذي محصت فيه الآتي:

١) ظهور نقط سقطت من الصفحات ٦، ٨، ١٠، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٢، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨، ١٥٧ -

٢) وضع دائره لا شبيه بدائره الكاف ص. ٤٦.

٣) صعف حبر حرف الضاد ص. ٨٥.

٤) وجود ساقط قارىء بسم كلمته ص ٢٣٩.

٥) زيادة حبر في بعض كلمات ص ٢٥١.

٦) وضع علامات (لا) على رأس ثلاث وتسعين آية من الشيخ وحسبه ضعف وهي:

١٠٣، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٥٥، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤.

ويترتب على هذا الآتي:-

(أ) التناقض في الشرح حيث إنه قد جمع بسم رأس الآية والتي بسم الوقف كما اشترط في علامات الضبط ربما الصفحة ص ٦١٢.

(ب) التعدي على علم آيات شرعاً وهو علم الفواصل.

فضلاً عما في ذلك من خروج على السنة النبوية حيث أمر المقرئ أمر لوقوف النبي صلى الله عليه وسلم، والوقف على رؤوس الآي سنة.

علماً بأن الناشر قد التزم بمسؤولية علامات الوقف على عاتقه اللجنة في ص ٦٠٩

٧) كما أنه قد تعرض إلى ذكر شيوخ أبي عبد الرحمن السلمي بسم الصحابة كما بسم الواحدي ذكر بسم الله بسم عبود رضي الله عنه بسم إبراهيم فهو بسم ١٥٥ شيوخ السلمي في القرآن الكريم ص ٦٠٨.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

حضر الله

أسعد محمد إبراهيم

وكان هذا ملخص تقريري في هذه المسألة.

وكان تحفظي على منع الوقف على رؤوس الآي قبل دخولي اللجنة وبعده، ولم أتكلم في هذه المسألة إلا عندما أُسند إليَّ هذا المصحف الذي ورد فيه شيء من هذا القبيل.

وطرحتُ هذه المسألة في اجتماع من الاجتماعات في حضور رئيس اللجنة، وثار بعض الأعضاء عليَّ بسبب هذا الأمر، وغضبوا غضبًا شديدًا، حتى إن أحدهم تلفظ بلفظ كان صعبًا جدًّا عليّ.

فأراد رئيس اللجنة أن يُنهي هذا النقاش، فاقترح أن تبقى هذه المواضع كما هي، ويُضاف إلى تعريف المصطلح (لا) في هذا المصحف هذه الإضافة: ".. كما تكون على رؤوس الآي التي يمتنع إنهاء القراءة عندها لشدة ارتباطها بما بعدها".

وهذه الإضافة التي ذكرها الشيخ، أحدثتها اللجنةُ من قبل ذلك، واختصت بها المصحفَ المسمى بـ(مصحف الأزهر) الذي عليه تفسير شيخ الأزهر السابق، وكذلك مصحف وزارة التربية والتعليم الذي عليه تفسير الشيخ، ولم تجعلها في باقي المصاحف، حتى التي ورد بها منع الوقف عند بعض الآيات، وسيأتي تفصيل ذلك.

ولم أناقش رئيس اللجنة في هذه المسألة فيما بيني وبينه، لما رأيت ما يُواجهه من بعض الأعضاء من تحزب، وأظن أنه كان متفقًا معي في هذه المسألة، والله أعلم.

وقد كان اعتراضي على منع الوقف على رؤوس الآي بصفة عامة، وعلى تناقض اللجنة فيما يصدر عنها من ذلك بصفة خاصة.

فلم تتفق اللجنة فيما يصدر عنها من ذلك، لا في مواضع معينة، ولا في عدد معين. وعلى سبيل المثال، فقد صدر عن اللجنة عدد من المصاحف وَقَعَ فيها اختلاف في عدد مواضع (لا) على رؤوس الآي على النحو التالي: ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١٠٩، ١٠٤، ١٠١، ٩٢، ٨٠، ٦٩، ١٤، ١٢، ٩، ٨، ٧، ٥، ١، وهذا جدول لنماذج من هذه المصاحف، وجدول آخر لمواضع هذه الآيات وعددها.

نماذج من المصاحف التي ورد بها منع الوقف على رأس الآيات

وعدد ما ورد في كل مصحف مرتبة على تواريخ التصاريح

م	عدد المواضع	رقم التصريح	تاريخه	دار الطباعة	ملحوظات
١	١٠٤	٠	١٩٥٢	مطبعة دار الكتب المصرية	
٢	١١٧	٣١٣	١٩٧٩/٠٦/٠٣	دار الرشيد - دمشق- بيروت	مصرح في سوريا برقم ١٤٤ في ١٩٧٧/٢/٥
٣	١٠١	٣٦٩	١٩٨١/٠٦/٠٩	مكتبة الخليل للتجارة والتصدير	
٤	٩٢	٦٨٦	١٩٩٣/٠٩/٠٦	الهيئة العامة للمطابع الأميرية	خاص بوزارة التربية والتعليم
٥	١٠٩	٥٧	١٩٩٩/٠٨/١٦	دار التيسير	
٦	١٢٠	٢٢	٢٠٠٠/٠٣/١٩	الهيئة العامة للمطابع الأميرية	خاص بوزارة التربية والتعليم
٧	٦٩	٢٤	٢٠٠٢/٠٨/١٩	دار الصفوة	المصحف المعروف بمصحف التهجد
٨	١	١٤	٢٠٠٣/٠٤/٠٢	الأطلسية للطباعة	
٩	١١٨	٢٥	٢٠٠٤/٠٥/١٦	دار السلام	سيأتي تخفيض هذا العدد في طبعة ٢٠٠٩م
١٠	٨٠	٠	٢٠٠٥ م	مطابع الأزهر الشريف	ورد هذا العدد في جميع طبعات هذا المصحف سواء كان بإشراف الضرير المبصر لشيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي أم لا
١١	١٢	١٩	٢٠٠٦/٠٩/٠٧	شركة نهضة مصر	خاص بوزارة التربية والتعليم وبإشراف الضرير المبصر لشيخ الأزهر
١٢	٩	٩٩٧	٢٠٠٨/٠٨/٠٣	دار السلف	
١٣	١٤	٩٧٠	٢٠٠٩/٠٨/١٩	دار السلام المطهرة	طبع عدد المواضع ١١٨ في طبعة ٢٠٠٤م
١٤	٨	١٨	٢٠١٠/٠٩/٢٤	شركة أم القرى	خاص بالوزارة وبإشراف الضرير المبصر
١٥	٧	٢٥	٢٠١٠/٠٣/٢٥	مطبعة الأشراف	خاص بالوزارة وبإشراف الضرير المبصر
١٦	٥	٦٨	٢٠١٠/٠٦/٠٩	مطبعة الأشراف	خاص بالوزارة وبإشراف الضرير المبصر

يلاحظ أن أقصى عدد ورد في مصحف ١٢٠ موضعاً، وأدنى عدد واحد فقط

الآيات التي على رأسها علامة الوقف الممنوع (لا) بالمصاحف التي ورد بها ذلك في الغالب

م	السورة	الآية	م	السورة	الآية	م	السورة	الآية	م	السورة	الآية
١	البقرة	٢١٩	٣١	الشعراء	٩٢	٦١	غافر	٧٣	٩١	المعارج	٢٩
٢	آل عمران	٣	٣٢	الشعراء	٩٦	٦٢	فصلت	٦	٩٢	المعارج	٤٠
٣	النساء	١٥٠	٣٣	الشعراء	١٧٠	٦٣	الدخان	٢٥	٩٣	نوح	٣
٤	التوبة	١٤	٣٤	الشعراء	١٩٣	٦٤	الدخان	٣٤	٩٤	نوح	١٠
٥	يونس	٧	٣٥	الشعراء	١٩٤	٦٥	الدخان	٤٣	٩٥	نوح	١٩
٦	يونس	٩٦	٣٦	الشعراء	١٩٨	٦٦	الدخان	٤٥	٩٦	الجن	١٦
٧	هود	٥٤	٣٧	الروم	٢	٦٧	الواقعة	١٧	٩٧	الجن	٢٦
٨	هود	٩٦	٣٨	الروم	٣	٦٨	الواقعة	٢٢	٩٨	المزمل	١
٩	هود	١١٨	٣٩	الروم	٤	٦٩	الواقعة	٤٩	٩٩	المزمل	١٢
١٠	إبراهيم	٩	٤٠	الأحزاب	٧٠	٧٠	الواقعة	٥١	١٠٠	المدثر	٩
١١	الحجر	١٤	٤١	يس	٢٦	٧١	الواقعة	٦٠	١٠١	المدثر	٨
١٢	الحجر	٣٧	٤٢	يس	٤٣	٧٢	الواقعة	٧٥	١٠٢	المدثر	٣٨
١٣	الحجر	٣٩	٤٣	الصافات	٩	٧٣	الواقعة	٧٦	١٠٣	المدثر	٤٠
١٤	الحجر	٥٧	٤٤	الصافات	٢٢	٧٤	الواقعة	٨٦	١٠٤	المدثر	٤١
١٥	الحجر	٥٩	٤٥	الصافات	٥٨	٧٥	الواقعة	٨٨	١٠٥	النازعات	٣٧
١٦	الحجر	٦١	٤٦	الصافات	١٢٧	٧٦	الواقعة	٩٠	١٠٦	النازعات	٣٨
١٧	الحجر	٩١	٤٧	الصافات	١٣٤	٧٧	الواقعة	٩٢	١٠٧	النازعات	٤٠
١٨	الحجر	٩٢	٤٨	الصافات	١٣٧	٧٨	الطلاق	٢	١٠٨	عبس	٩
١٩	النمل	٤٣	٤٩	الصافات	١٤٣	٧٩	القلم	٢١	١٠٩	عبس	٥
٢٠	الكهف	٢٣	٥٠	الصافات	١٥١	٨٠	القلم	٢٣	١١٠	عبس	٨
٢١	الكهف	٣٩	٥١	الصافات	١٦٢	٨١	القلم	٣٧	١١١	عبس	٩
٢٢	طه	٢٧	٥٢	الصافات	١٦٧	٨٢	الحاقة	٩	١١٢	المطففين	٤
٢٣	طه	٣٢	٥٣	الصافات	١٦٨	٨٣	الحاقة	٣٥	١١٣	الانشقاق	٧
٢٤	طه	٩٢	٥٤	الصافات	١٦٩	٨٤	الحاقة	٣٨	١١٤	الانشقاق	١٠
٢٥	المؤمنون	٥	٥٥	ص	٨٠	٨٥	الحاقة	٣٩	١١٥	القمر	٢٧
٢٦	المؤمنون	٤٥	٥٦	ص	٨٢	٨٦	الحاقة	٤٤	١١٦	البلد	١٤
٢٧	المؤمنون	٥٥	٥٧	الزمر	١٧	٨٧	المعارج	١٩	١١٧	الليل	٦
٢٨	النور	٣٦	٥٨	الزمر	٣٩	٨٨	المعارج	٢٠	١١٨	الليل	٩
٢٩	الفرقان	٦٩	٥٩	غافر	٢٣	٨٩	المعارج	٢١	١١٩	الليل	١٥
٣٠	الشعراء	٣٦	٦٠	غافر	٧١	٩٠	المعارج	٢٤	١٢٠	الليل	١٧

لم تجتمع جميع هذه المواضع في مصحف واحد، وأقصى ما اجتمع منها في مصحف ١٢٠ موضعًا، وأدناها موضع واحد

في حجة مَنْ وضع الوقف الممنوع على رؤوس بعض الآي:

معلوم أن الضابط اللغوي هو سبب ذلك، ولو أُجريت الضوابط اللغوية التي على أساسها استندوا إلى منع الوقف على رؤوس الآيات المذكورة، وطبقت على باقي آيات القرآن؛ لظهر الكثير والكثير مما يحتاج إلى مثل ذلك، ومنها سورة الفاتحة (الآيات: ٢، ٣، ٦) على العدّ الكوفي والمكي، (والآيات ١، ٢، ٥، ٦) عند باقي أهل العدّ.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه للبيت ٧٦ من المقدمة الجزرية: "وإن كان فيه –أي في الموقوف عليه– تعلق بما بعده لفظًا ومعنى، فامنعن الابتداء بما بعده إلا رؤوس الآي جوِّزْ، أي: فيجوز الابتداء بما بعده لورود السنة في الوقف على (العالمين) والابتداء بـ(الرحمن الرحيم)، ولأن رؤوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي".. انتهى.

لهذا كان اعتراضي على ما يصدر من ذلك بحجة شدة ارتباط الآيتين. والذي أنزلها آيةً وفصلها عن التي بعدها لا يخفى على علمه شدةُ هذا الارتباط، سبحانه وتعالى.

واللجنة لا هي حددت مواضع معينة واتفقت على عددها، ولا هي منعت ذلك كباقي المصاحف، فالمسألة متروكة لرؤية المُراجِع لهذا المصحف أو لرؤية دار النشر، وتخرُجُ هذه المصاحف لعموم المسلمين وعليها أسماء جميع الأعضاء وفيها هذا التناقض.

لفتة مهمة:

مما يدعو إلى العجب أن الشيخ الذي وضع علامات الوقف في تاريخ المصحف الشريف لم يضع علامة الوقف الممنوع (لا) على رأس آية واحدة في المصحف الذي كتبه بخط يده.

هذا الشيخ هو: الشريف محمد بن علي بن خلف الحسيني أبو بكر الحداد رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيخ عموم المقارئ المصرية في عصره.

إنه من أجلّ من تولى مشيخة الإقراء المصرية في تاريخها، فهو أول من كتب مصحفًا بخط يده من شيوخ المقارئ المصرية في العصر الحديث، فيما أعلم، وقد عرض عليه الملك فؤاد وزنه ذهبًا فرفض، وجعله حِسبة لله تعالى، وذلك فيما بلغنا، والله أعلم.

وهو أول من وضع علامات الوقف في تاريخ المصحف الشريف، تغمده الله بواسع رحمته.

فالشيخ الذي وضع علامات الوقف، وقررها في المصاحف، لم يَرِدْ عنه في المصحف الذي كتبه بخط يده وضع علامة (لا) على رأس آية في كتاب الله تعالى.

وقد تحققتُ من هذه المعلومة وتوثقتُ من نسخةٍ من هذا المصحف كان قد أهداها الشيخ محمد الحسيني بنفسه إلى ابن عمه فضيلة الشيخ الشريف محمد زين العابدين ابن الشيخ حسن خلف الحسيني، وهي موجودة إلى الآن لدى أحفاده.

والشيخ حسن خلف الحسيني هو شيخ وأستاذ محمد علي خلف الحسيني في القراءات، وهذا أمر معلوم في الأسانيد.

وستأتي صورة هذا الإهداء ضمن الصور الآتية:

وهنا وقفة تعجب:

فقد تمت إعادة طبع هذا المصحف –أي مصحف الشيخ محمد الحسيني– وكان من ذلك هاتان الطبعتان:

الطبعة الأولى: صدرت هذه الطبعة في عام ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م، بمطبعة دار الكتب المصرية. وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس مائة آية وواحدة (١٠١).

الطبعة الثانية: صدرت هذه الطبعة في عام ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، بتصريح رقم (٣٦٩) من لجنة مراجعة المصحف، لصالح مكتبة الخليل للتجارة والتصدير. وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس مائة آية وأربع (١٠٤).

فبأي حقٍّ وعلى أي وجهٍ تم ذلك في نسخة لا منع للوقف فيها على رأس آية واحدة، وكاتبها هو الواضع لعلامات الوقف في المصحف الشريف؟!.

وإليكم صورًا لبعض المواضع من مصحف الشيخ محمد الحسيني ونشأته.

وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ۗ أَفَلَا
تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى
الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾
فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾
* فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾ وَأَنبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً
مِّن يَقْطِينٍ ﴿١٤٦﴾ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾
فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١٤٨﴾ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ
الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ
شَاهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ
وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾
مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ

وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ۗ أَفَلَا
تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى
الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾
فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾
* فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾ وَأَنبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً
مِّن يَقْطِينٍ ﴿١٤٦﴾ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾
فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١٤٨﴾ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ
الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ
شَاهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ
وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾
مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ

جهةُ اليمين النسخةُ الأصليةُ، خاليةٌ من الوقف الممنوع، جهةُ اليسار النسخةُ المأخوذةُ عنها، منع الوقف فيها على الآيات : ١٣٧، ١٤٣، ١٥١

أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً
لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ
ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ
وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ
مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ
وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِىَ
إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾
وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا
لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾ كُلُّ
نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾
فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ
فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ

أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً
لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ
ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ
وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ
مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ
وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِىَ
إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾
وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا
لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾ كُلُّ
نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾
فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ
فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ

جهةَ اليمين النسخةَ الأصليةَ خاليةً من الوقف الممنوع، جهةَ اليسار النسخةَ المأخوذ عنها، منع الوقف فيها على الآيات : ٣٨، ٤٠، ٤١ حتى المنع الذي يدخل الآيةَ ٣١ لأوجود له في النسخةَ الأصليةَ

وشرحها " و " تحقيق البيان " و " إرشاد القرّاء والكاتبين " لأبي عيدٍ رِضْوانَ المخلّلاتي .

وأُخِذَ بيان مَكّيِّه ومَدَنِيِّه من الكتب المذكورة، و " كتاب أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي " ، و" كتب القراءات والتفسير" على خلاف في بعضها .

وأُخِذ بيان وقوفه وعلاماتها مما قرّره الأُستاذ (محمد بن علي ابن خلف الحسيني) شيخُ المَقَارئ المصرية الآن على حَسَب ما اقتضته المعاني التي تُرْشِد إليها أقوالُ أئمة التفسير .

وأُخِذَ بيانُ السَّجَدات ومواضعِها من كتب الفقه في المذاهب الأربعة .

وأُخِذَ بيانُ السَّكَتات الواجبة عند حفص من " الشاطبية وشُرّاحها " والتلَقّي من أفواه المشايخ .

صورة من صفحات التعريف في النسخة الأصلية تفيد أنها أول نسخة وُضع فيها علامات الوقف

خاتمــة

قام بتصحيح هـذا المصحف الشريف ومراجعته على أُمَّهات كتب الرسم والضبط والقراءات مراجعةً دقيقةً الأُستاذُ الشيخ محمد بن على بن خلف الحسينى شيخُ المقارئ المصرية الآن (وهو الذى كتبه بخَطِّه)، والأُستاذ حفنى بك ناصف المفتشُ الأَوّل للغة العربية بوزارة المعارف العمومية، والأُستاذان الشيخ مصطفى عنانى والشيخ أحمد الإسكندرىّ المدرّسان بمدرسة المعلمين الناصرية، والأُستاذ الشيخ نصر العادلى رئيس المصححين بالمطبعة الأَميرية. تحت إشراف مشيخة الأَزهر الجليلة، وهاهى ذى توقيعاتهم:

محمد على خلف الحسينى　　حفنى ناصف　　نصر العادلى

مصطفى عنانى　　أحمد الإسكندرىّ　　صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر

فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٣٧

صورة من صفحة الخاتمة بالنسخة الأصلية تُفيد أن كاتبها الشيخ محمد الحسيني، ويظهر بها أسماء أعضاء اللجنة وتاريخ النسخة

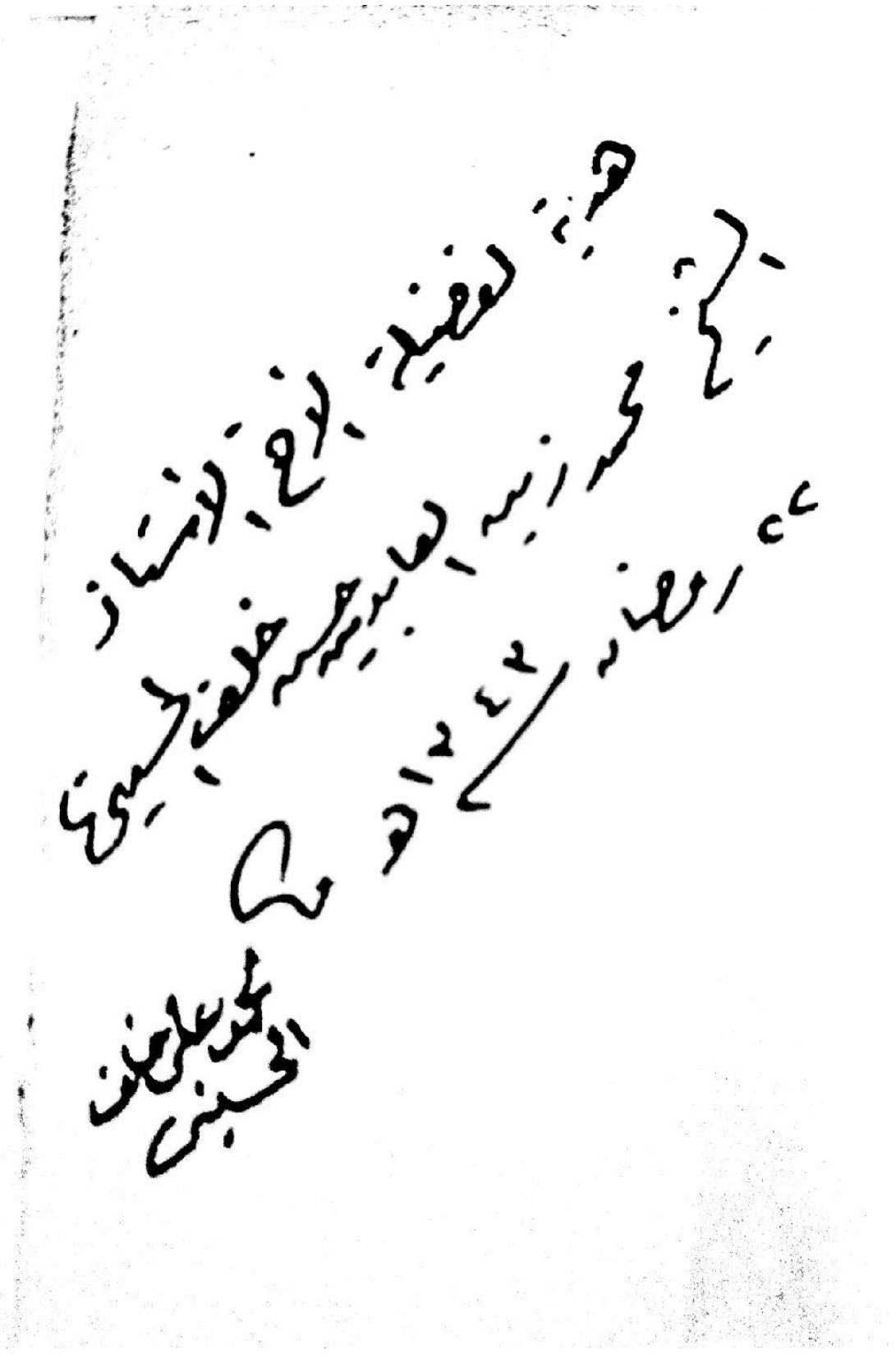

صورة من توقيع الشيخ محمد الحسيني على إهداء هذه النسخة لابن عمه الشيخ محمد زين العابدين بن حسن بن خلف الحسيني، وعمه هذا هو شيخه في القراءات كما هو معلوم

ومن دواعي الأسف والعجب أيضًا أن يصدر نحو ذلك في المصاحف التي بهامشها تفسير شيخ الأزهر الأسبق الدكتور محمد سيد طنطاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتداولة في معاهد التعليم الأزهرية ومدارس التعليم العام.

فقد خرج تفسير شيخ الأزهر على نسختين سبق طبعهما بداري نشر:

النسخة الأولى: هي نسخة المصحف المسمى بـ(مصحف الأزهر الشريف)، وأصل هذه النسخة لـ(دار الغد العربي)، وكانت أول طبعة منها في ٢٠/٤/١٤١٢هـ – ٢٨/١٠/١٩٩١م، بتصريح رقم ٦٢٨.

وهذه النسخة للخطاط المهندس عبدالمتعال محمد إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هذا الرجل كتب المصحف بخط يده عشرين مرة لعدد من الدول الإسلامية، وهذه النسخة رقم ١٩ من بين ذلك، وقد كتبها وهو فوق الثمانين من عمره.

ومما وقع في طبعة الأزهر من تغييرات، أنهم وضعوا علامة منع الوقف (لا) على رأس ثمانين آية، وهذا غير موجود في النسخة الأصلية للدار، وأحدثوا لأجل هذا إضافةً جديدةً على تعريف هذا المصطلح، فالمذكور في النسخة الأصلية وفي جميع المصاحف: "لا: علامة الوقف الممنوع، نحو: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ طَيِّبِينَ لا يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ لا ادْخُلُوا الجَنَّةَ﴾".

فزادت اللجنة على ذلك هذه الإضافة: "...كما تكون على رؤوس الآي التي يمتنع إنهاء القراءة عندها لشدة ارتباطها بما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ لا *وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ لا * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾".

وهذه الإضافة قد اختصت بها اللجنةُ مصحفَ الأزهر، سواء كان بهامشه التفسير الميسر أم لا، وكذلك طبعات وزارة التربية والتعليم التي بهامشها التفسير الميسر، الآتي ذكرها.

ولم تعمم اللجنة هذه الإضافة في باقي المصاحف التي تصدر عنها وكأنها تصدر عن لجنة أخرى؟.

وهذه صور لنماذج من النسختين: نسخة دار الغد العربي صاحبة الأصل، والنسخة المأخوذة عنها والمنسوبة للأزهر الشريف.

فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ
لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾
تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَنتُم مُّدۡهِنُونَ ﴿٨١﴾ وَتَجۡعَلُونَ
رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمۡ
حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوۡلَآ
إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرۡجِعُونَهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ
إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن
كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ
إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ ﴿٩٣﴾ وَتَصۡلِيَةُ
جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٩٦﴾

(٥٧) سورة الحديد مدنية
وآياتها ٢٩

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١﴾ لَهُۥ
مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢﴾

فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ
لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾
تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَنتُم مُّدۡهِنُونَ ﴿٨١﴾ وَتَجۡعَلُونَ
رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمۡ
حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوۡلَآ
إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرۡجِعُونَهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ
إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن
كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ
إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ ﴿٩٣﴾ وَتَصۡلِيَةُ
جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٩٦﴾

(٥٧) سورة الحديد مدنية
وآياتها تسع وعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

سبح لله ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴿١﴾ له
ملك السموات والأرض يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ﴿٢﴾

جهة اليمين النسخة الأصلية لدار الغد، خالية من منع الوقف، جهة اليسار النسخة المأخوذة عنها ومنسوبة للأزهر، منع الوقف فيها على الآيات: ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢

جهةُ اليمين النسخةُ الأصليةُ لدار الكُتب خاليةٌ من منع الوقف، جهةُ اليسار النسخةُ المأخوذةُ عنها ومنسوبةٌ للأزهر، منع الوقف فيها على الآيات ٣٧، ٣٨، ٤٠ من سورةِ النازعات، والآيات: ١، ٥، ٨، ٩ من سورةِ عبس

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهـــر
مجمـع البحـوث الاسـلامية
الادارة العـــامة
للبحـــوث والتـــاليف والترجمـــة

« ادارة المصـــاحف »

AL-AZHAR
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
Ror Research, Writting & Translation

نموذج رقم (٢)

تصريح بطبـع مصحف

رقم (٦٢٨) الصادر فى ٢٨/ ١٠ / ١٩٩١ م

السـيد / دار الغد العربي ... (محرم جعفر)

السـلام عليـكم ورحمـة الله وبركاته ــ وبعـد :

يسر « الأمانة العامة لمجمع البحوث الاسلامية » ان يفيـد سيادتكم بأنها قد وافقت على طلبكم الخاص بطبع المصحف ... مقاس الجيب ... المكتوب بالخط المصري الكوفي ... طبع مطبعـة دار الغد ... على ان يكون الطبع فى حدود عشرين الف نسخة وعند الطبع مرة اخرى سيستصدر اذن طبع جديد مع موافاتنا بعشر نسخ مجلدين بعد اتمام الطبع ، لمراجعتها مراجعة نهائية تمهيدا للتصريح بالتداول .

على أن تراعى الدقة التامة فى جمع وترتيب الصفحـات والملازم والا ستضطر الادارة لسحب التصريح الذى يحمل هذا الرقم ومصادرة جميع النسخ اذا ظهر باحداها خلل ما وذلك طبقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ الخاص بطبـع وتداول المصـاحف والأحـاديث النبوية الشريفة ، وكذلك قرار فضيـلة الامـام الأكبر شـيخ الأزهـر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ وقرار وزير العدل رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ .

علما بأن هذا التصريح صالح لمـدة اقصاها خمس سنوات تمضى من تاريخه .

ونتمنى لـكم دوام التـوفيق .

والسـلام عليكم ورحمـة الله وبركاته ،،،

تحريرا فى ٤/ ٤ / ١٤١٢ هـ

٢٨/ ١٠ / ١٩٩١ م

مدير عـام
الادارة العامة للبحوث والتاليف والترجمة

يعتمد ،،، الأمين العام
لمجمع البحوث الاسلامية

صورة من تصريح النسخة الأصلية لدار الغد العربي

لا يصح الوقف على الآخر نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

لا: وتكون على آخر الكلمة التي يمكن الوقف عليها مع امتناع البدء بما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾، كما تكون على رءوس الآى التي يمتنع إنهاء القراءة عندها لشدة ارتباطها بما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾

س: علامة سكتة لطيفة: بدون تنفس على ألف تنوين نحو: ﴿عِوَجَا﴾، وألف ﴿مَرْقَدِنَا﴾، ونون ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، ولام ﴿بَلْ رَانَ﴾.

هذا، وبالله التوفيق

صورة من صفحات علامات الوقف وتظهر بها الإضافة الجديدة التي أضافتها اللجنة على تعريف الوقف الممنوع (لا) واختصت بها مصحف الأزهر ومصحف وزارة التربية والتعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمة

مصحف الأزهر الشريف حجم الثمن وبهامشه التفسير الميسر

لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر

الطبعة التاسعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد :

فقد تم بعون الله وتوفيقه طبع مصحف الأزهر الشريف حجم الثمن وبهامشه التفسير الميسر لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د/ محمد سيد طنطاوى. بمطبعة المصحف الشريف بالأزهر تحت إشراف فضيلته وإشراف فضيلة الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية والإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة.

وقد قام بمراجعة ومتابعة طبعه فى جميع مراحله فضيلة الشيخين/ حسن عبد النبى عبدالجواد عراقى ، سلامة كامل جمعة قناوى وهما من أعضاء لجنة مراجعة المصاحف بالإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الإسلامية.

وتم عرض هذا العمل على اللجنة المذكورة والمشكلة من :

فضيلة الشيخ الدكتور/ أحمد عيسى المعصراوى - رئيساً ،

وفضيلة الشيخ / محمد عبدالله حسن مندور - وكيلاً ،

وفضيلة الشيخ/ سيد على عبد المجيد عبد السميع - وكيلاً .

وعضوية كل من الشيخ / عبدالله منظور عبد الرازق، عبد السلام عبد القادر داود، حسن عبد النبى عبدالجواد عراقى، سلامة كامل جمعة قناوى، على سيد شرف ، حسن عيسى حسن المعصراوى ، محمود على القزاز ، حمادة سليمان عبدالعال ، أحمد زكى بدر الدين ، طارق عبد الحكيم عبد الستار .

وقد قامت هذه اللجنة بمراجعة هذه الطبعة على أمهات كتب القراءات والرسم والضبط والفواصل على ما يوافق رواية حفص ابن سليمان الكوفى عن الإمام عاصم بن أبى النجود الكوفى.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

١٤٢٦ هـ

٢٠٠٥ م

مدير عام	أمين عام
الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة	مجمع البحوث الإسلامية
الشيخ/ عبد الظاهر محمد عبد الرازق	الشيخ/ إبراهيم عطا الفيومى

فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر

أ.د/ محمد سيد طنطاوى

صورةٌ من خاتمةِ المصحف المنسوب للأزهر الشّريف بعد إضافةِ ثمانين موضعا لمنع الوقف على رؤوس اللآيِ لم تكن موجودةً في النسخةِ الأصليةِ

إن هذه النسخة المنسوبة للأزهر الشريف قد سبق لها المراجعة والتصحيح من نفس اللجنة، وتم التصريح بطباعتها على ذلك، ولم يرد فيها موضع واحد لمنع الوقف على رؤوس الآي، فعلى أي وجه تم هذا التغيير العجيب في هذه النسخة؟!.

وأقول: هذه المسألة من المسائل التي يُرجَّح أنها كانت سببًا أساسيًّا في استبعاد سيد عبدالرحيم من لجنة مراجعة المصحف الأزهرية، لما في ظاهرها من استدراك على اللجنة، وأهم من ذلك المساس بالمصحف المفسَّر لشيخ الأزهر.

النسخة الثانية: وهي التي بهامشها التفسير الميسر، وهي نسخة المصحف المخصص لوزارة التربية والتعليم، وأصل هذه النسخة لدار الشمرلي، وهي مشهورة ومعروفة، وهي للخطاط محمد سعد إبراهيم الشهير بحداد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا منع في هذه النسخة للوقف على رؤوس الآي إطلاقًا كما هو معلوم عند الكثيرين، وقد صدر من هذه النسخة عدد من الطبعات التي بهامشها التفسير الميسر لشيخ الأزهر، وكان من هذه الطبعات:

١- طبعة شركة نهضة مصر للطباعة، لسنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وصدر لهذه الطبعة في هذه السنة تسعة عشر تصريحًا، أولها رقم ١٩ وآخرها رقم ٦٨. وقد ورد منع الوقف على رؤوس الآي في هذه الطبعة في (١٢) موضعًا.

٢- طبعة شركة أم القرى، لسنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، بتصريح رقم ١٨. وقد ورد منع الوقف على رؤوس الآي في هذه الطبعة في (٨) مواضع.

٣- طبعة دار الأشراف، لسنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، بتصريح رقم ٢٥. وقد ورد منع الوقف على رؤوس الآي في هذه الطبعة في (٧) مواضع.

٤- طبعة دار الأهرام التجارية لسنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، بتصريح رقم ٦٨. وقد ورد منع الوقف على رؤوس الآي في هذه الطبعة في (٥) مواضع.

٥- طبعة دار روز اليوسف لسنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، بتصريح رقم ٢٠. ولم يرد في هذه الطبعة منعٌ للوقف على رأس آية واحدة.

فهذه خمسة نماذج من المصحف المقرر بوزارة التربية والتعليم، وبهامشه تفسير شيخ الأزهر، والتناقض في هذه الأمثلة واضح من حيث العدد في منع الوقف على رؤوس الآي.

وقد سبق في مصحف الأزهر منع الوقف في (٨٠) موضعًا، وعلى هذا تكون الطبعات المقررة من المصحف الشريف في التعليم الأزهري والتعليم العام متناقضة في عدد مواضع منع الوقف على رؤوس الآي على هذا النحو: ٨٠، ١٢، ٨، ٧، ٥، لا شيء.

فعلى أي وجهٍ يُحمل هذا التناقض؟ وأي شيء من ذلك يعتمده المعلمون في القطاعين، ويُرشدون إليه طلابهم؟!.

وأكرر: إن النماذج الخمسة السابقة مأخوذة من نسخة واحدة، وهي نسخة الشمرلي كما تقدم، وهذه النسخة ليس بها منع للوقف على رؤوس الآي، كما تقدم أيضًا، ولا تزال تحصل من اللجنة على تصريح بذلك.

وسبقت الإشارة إلى أن اللجنة أحدثت إضافة على تعريف مصطلح (لا) في مصحف الأزهر الشريف، وفي هذا المصحف أي مصحف الوزارة، وذكرت اللجنة لهذا مثالين: الآية ١٥١ من سورة الصافات، والآية ٤ من سورة الماعون.

ولم تلتزم اللجنة بتطبيق المثال الثاني في جميع طبعات الوزارة التي سبق ذكرها، أي لم تورد (لا) على آية الماعون.

كما أنها لم تلتزم بتطبيق المثالين في بعض الطبعات، ومنها طبعة دار روز اليوسف، وكان عددها مائة وخمسين ألف نسخة، كما أنه لا يوجد في هذه الطبعة وقفٌ ممنوعٌ نهائيًّا على رؤوس الآي، كما تقدم. فهذه الإضافة التي وُضعت من قبل اللجنة في هذه الطبعة إنما وُضعت لشيء غير موجود أصلا فيها.

وإليكم صورة النموذج الأول من النماذج الخمسة المتقدم ذكرها.

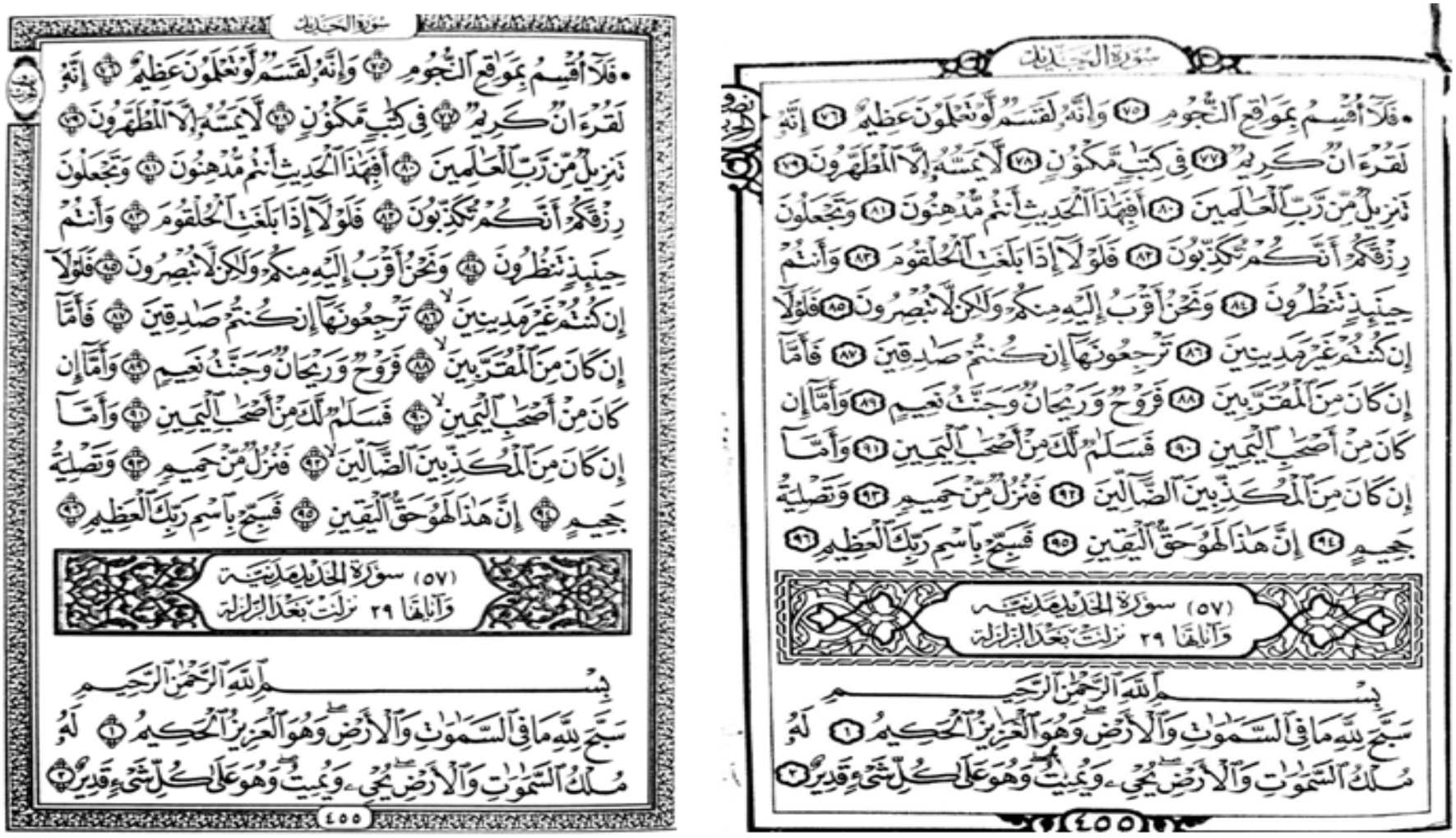

جهةَ اليمين النسخةَ الأصليةَ لدار الشمرلي، خاليةً من منع الوقف، جهةَ اليسار النسخةَ المأخوذةَ عنها، منع الوقف فيها على الآيات: ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢

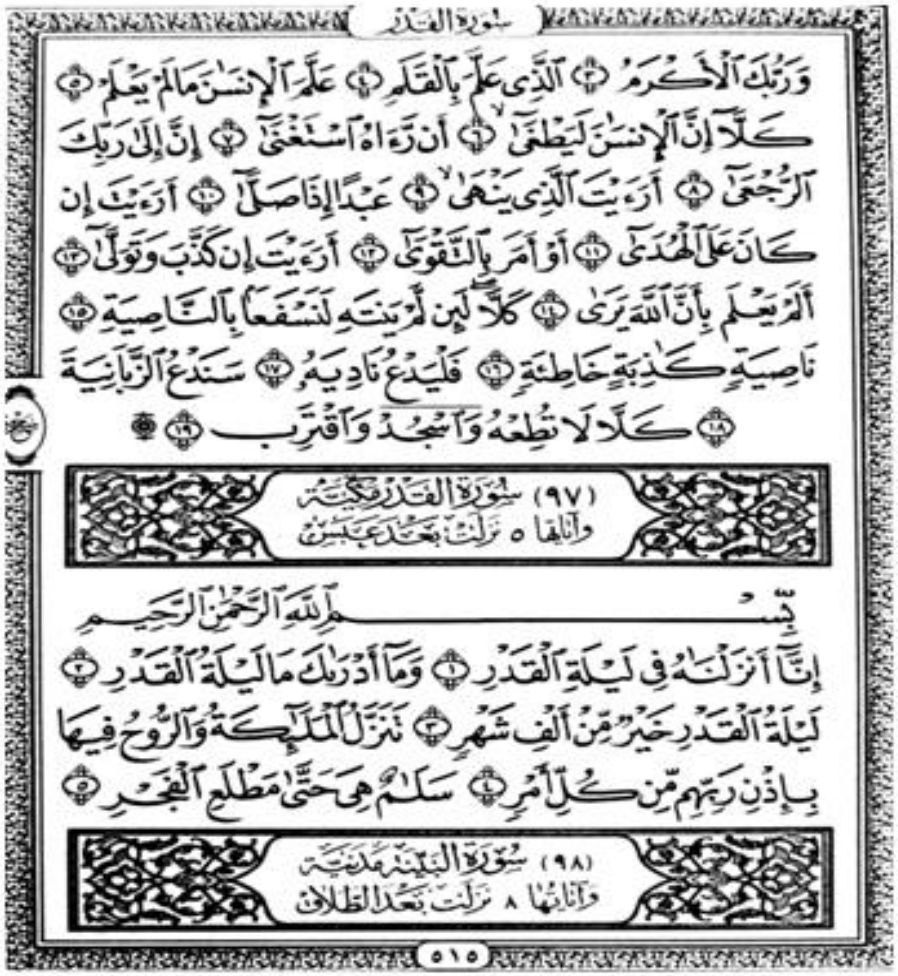

جهةُ اليمين النسخةُ الأصليةُ لدار الشمرلي، خاليةٌ من منع الوقف. جهةُ اليسار النسخةُ المأخوذةُ عنها، منع الوقف فيها على الآيات ٦، ٩

تم بعون الله وتوفيقه مراجعة هذا المصحف الشريف

تحت إشراف

الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة

بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف

بمعرفة لجنة المصاحف

برئاسة: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/

أحمد عيسى المعصراوى - (شيخ عموم المقارئ ورئيس لجنة المصحف)

والوكيلين : فضيلة الشيخ / محمد عبد الله حسن مندور

وفضيلة الشيخ/ سيد على عبدالمجيد عبد السميع

■ وعضوية كل من ■

الشيخ / عبد الله منظور عبد الرازق	الشيخ/ عبد السلام عبد القادر داود
الشيخ/ حسن عبدالنبى عبد الجواد عراقى	الشيخ/ سلامة كامل جمعة
الشيخ/ على سيد شرف	الشيخ/ حسن عيسى المعصراوى
الشيخ/ محمود على القزاز	الشيخ/ حمادة سليمان عبد العال
الشيخ/ أحمد زكى بدر الدين	الشيخ/ طارق عبدالحكيم عبد الستار
الشيخ الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم عوض صالح	الشيخ /عثمان محمود حافظ
الشيخ/ عبد الرحمن محمد كساب	الشيخ/ محمد السيد عفيفى سلامة

الشيخ / خميس السعيد جابر

وقد أصدرت الإدارة تصاريح بالتداول أرقام (٢٠،١٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٧ وأرقام (٣٣،٢٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣ وأرقام (٢٤) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١ وأرقام (٢٨،٢٧،٢٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ وأرقام (٣٣،٣١) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ وأرقام (٤٧،٤٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤ وأرقام (٥٣،٥٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٤ ورقم (٥٧) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢ وأرقام (٦٦،٦٥) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧ وأرقام (٦٨،٦٧) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣

٥٤٢

صورة من خاتمة هذه النسخة بعد إضافة اثني عشر موضعًا لمنع الوقف على رؤوس الآي لم تكن موجودة في النسخة الأصلية للشمرلي حتى الآن، وقد صدر لهذه النسخة تسعة عشر تصريحًا في نفس السنة كما هو ظاهر أسفل الصفحة

أمر آخر مؤسف ومحزن وهو حذف توقيع الخطاط الكاتب لهذا المصحف من جميع مواضعه.

ففي النسخة الأصلية لدار الشمرلي يوجد توقيع الحداد على جميع صفحات المصحف، في أسماء السور والأجزاء، وفي علامات الأرباع والثلاثة أرباع، وفي علامات السجدات، فتوقيعه في أكثر من ٦٣٠ موضعًا، وكل ذلك تم حذفه على هذا النحو:

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

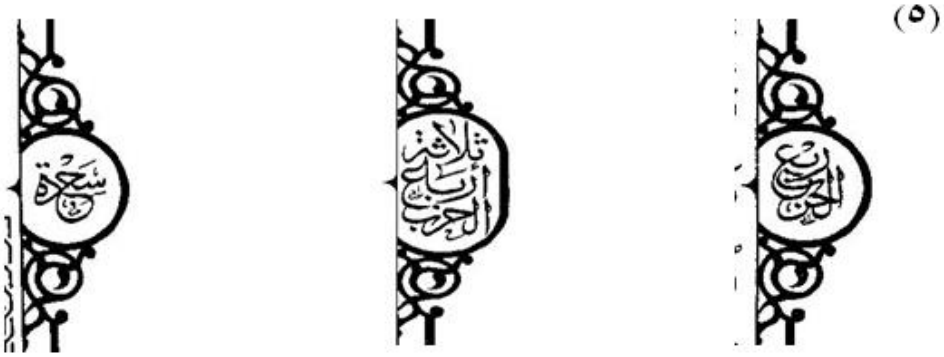

(٦)

فكما هو واضح من النماذج السابقة فإن توقيع "الحداد" موجود في نسخة الشمرلي (في الصف الأول والثالث والخامس)، وتم حذفه (من الثاني والرابع والسادس)، وهذا الحذف تم في جميع الطبعات التي صدرت للوزارة من جميع دور النشر، والتي منها: دار نهضة مصر، ودار أم القرى، ودار روز اليوسف، ودار الأشراف، ودار الأهرام، وجميعها حصلت على تصريحات من اللجنة.

وقد طُبع من هذا المصحف مئات الآلاف من النسخ منذ أن وُضع بهامشه التفسير الميسر.

إن "الحداد" قد وضع توقيعه على هذه المواضع بيده، وقبلت دار الشمرلي منه المصحف على هذا، وتم التصريح بطباعته من اللجنة على هذا الوضع، ولا يزال يُصرَّح بذلك، وجميع طبعات الوزارة الحالية مأخوذة عنها، فهل يجوز لأحد حذف هذه التوقيعات بعد ذلك؟!.

وكيف يُفعل هذا مع رجل كان صاحب أشهر نسخة للقرآن الكريم في مصر في العصر الحديث؟!.

وفي أي شيء ذلك؟!، في طبعات وزارة التربية والتعليم التي كان يستحق من خلالها التعريف به وبجهوده للأجيال الحالية والآتية، لعله ينال من وراء ذلك ترحم طالب أو طالبة.

ولعل الحكمة من افتراء اللجنة وظلمها ظهرت الآن، بكشف هذه الحقائق التي لم يسبق الكشف عنها، والفضل في ذلك يرجع إلى أصحاب الأسانيد الفاسدة، ومن تعاون معهم من اللجنة.

مسألة:

إن اعتراضي على مسألة منع الوقف على رؤوس الآي كان من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقف على رؤوس آيات سورة الفاتحة، مع تعلق غالب آياتها ببعض من حيث اللغة.

وتقدم هذا في كلام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه للبيت ٧٦ من (المقدمة الجزرية) في باب الوقف والابتداء.

وقبل هذا كله فإن الله تعالى قد أنزلها آية منفصلة عن التي قبلها وبعدها، وهو سبحانه لا يخفى عن علمه شدة تعلقهما، فهل مع هذا يجوز ذلك؟!.

وهذا سواء كانت هذه الآية من المتفق على عدها أم من المختلف فيه، فمسألة العد مسألة توقيفية.

الوجه الثاني: أن لجنة مراجعة المصحف الأزهرية لم تضع لنفسها ضابطًا محددًا ومعينًا في منع الوقف على رؤوس الآي، ما دامت قد رأت الأخذ بذلك، والموافقة عليه. حيث نراها غير متفقة على عددٍ معينٍ لمواضع منع الوقف على رؤوس الآي، ومتناقضة في ذلك تناقضًا عجيبًا، وسبقت نماذج مما يصدر عن اللجنة من الاختلاف في عدد المواضع، وكان على هذا النحو: ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١٠٩، ١٠٤، ١٠١، ٩٢، ٨٠، ٦٩، ١٤، ١٢، ٩، ٨، ٧، ٥، ١، لا شيء.

فلا هي منعت ذلك، ولا هي اتفقت على شيء من ذلك.

الوجه الثالث: التعدي على ما سبق التصريح به من قِبَل اللجنة.

فإذا كان المصحف قد تمت مراجعته قَبْل ذلك من قِبَل اللجنة، وأقرته على عدم وجود منع للوقف على رؤوس آياته، وصرحت بطباعته على ذلك، فعلى أي وجه يُحمل منع الوقف الذي أُضيف إليه عند إعادة طبعه لصالح جهةٍ أخرى، مع أنهم في الوقت نفسه يعتمدون مصاحف لا وقف فيها؟!.

وإذا كانت الجهةُ التي أعادت طبعه تقصد بذلك التغيير في شكل النسخة الأصلية، فهل يخفى على اللجنة أن هذه النسخة قد سبق التصريح بطباعتها لصالح جهةٍ أخرى؟!.

وأيضًا، ألا يُعدُّ ذلك تعديًا على الجهة التي سبق لها طبعه، وعلى من اعتمدوه من اللجنة وجاء ذكرهم في خاتمته، وغالبًا ما يكونون هم أنفسهم الذين راجعوه قبل ذلك، أو غالبهم، أو بعضهم!.

المسألة الثانية في الأدعية المنتشرة

ما سبق ذكره كان في شأن المسألة الأولى التي خالفتُ فيها ما صدر عن اللجنة، وهي اعتراضي على منع الوقف على رؤوس بعض الآي. والآن يأتي الحديث عن المسألة الثانية التي خالفت فيها لجنة مراجعة المصحف، وهي اعتراضي على التصريح بالأدعية التي اشتُهرت في هذه الأزمنة.

وهذه الأدعية من الأمور التي كان لي عليها تحفظٌ شديد، سواء قبل دخولي اللجنة أو بعدها، فقد شاعت في هذه الأزمنة الأدعية المصطنعة والمتكلفة، ومع رفض الكثير من العلماء والشيوخ لها فلم أجد مَنْ وقف لها بصورة رسمية.

فالدعاء عبادة، لذا يُفترض أن يكون وفق ما ثبت وصح عن رسول الله ﷺ وما كان عليه صحبه الكرام رضي الله عنهم.

ولقد أُسند إليّ فحص ومراجعة أسطوانة أدعية للشيخ محمد جبريل، وكان مما جاء في تقريري المختصر على ما جاء فيها قولي: "فقد اشتملت هذه الأسطوانة على حوالي ساعة من نوعية الأدعية التي ظهرت وانتشرت في هذه السنوات عند ختم القرآن وفي الصلوات. وأرى إعادة النظر في هذه الأسطوانة ونحوها من خلال الجوانب الآتية:

١- الإطالة المملة:

لم يرد عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه رضي الله عنهم ولا عن أحد من سلف الأمة مثل هذا، بل ورد ما يحض على الأخذ بجوامع الدعاء وترك الإطالة، فقد جاء في مسند

الإمام أحمد عن السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يعجبه الجوامع من الدعاء، ويدع ما بين ذلك".

٢- السجع المتكلف فيه:

جاء غالب الأسطوانة من ألوان السجع المتكلف فيه، وقد ورد النهي عن ذلك، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون ذلك".

٣- ترك المأثور من الأدعية في الغالب:

فمن المعلوم أن من أعظم وأفضل الدعاء ما كان في القرآن الكريم والسنة المطهرة، لأنه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فضلا عما فيه من أجر وتعبد، فهذا أرجى وأحرى بالقبول، إن شاء الله تعالى، وحتى يشاع هذا بين الناس فيحفظوه ويتعلموه، وقد خرج غالب الأسطوانة عن ذلك.

٤- تكرار النداء بلفظ الجلالة:

يُلاحظ كثرة النداء بلفظ (يا الله) مرات عديدة، وفترة طويلة دون طلب، ومن المعهود أن النداء يُتبع بطلب شيء من المنادَى، كما أن كثرة النداء بهذا اللفظ مع تأخر الطلب يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

٥- عدم التوافق بين الإمام والمأمومين:

فمن كثرة التنوع والخلط بين الحمد والثناء، والدعاء والنداء، جعلت المأموم لا يفرق بين موطن التأمين وموطن الإنصات والتدبر، ومن أهم مظاهر ذلك:

أ- عند عبارات الثناء والحمد لله تعالى نجد المأمومين يؤمِّنون على ذلك، مع عدم اشتماله على طلب يستوجب التأمين، وكان أولى من هذا الإنصاتُ والتدبر في هذا الموطن.

ب- عند الدعاء والتوسل الذي يستوجب التأمين من المأمومين، نجدهم يقولون (يا الله).

ج- عند نداء الإمام بلفظ الجلالة (يا الله) نجدهم يقولون (يا الله)، وعند ندائه (يا رب) نجدهم يقولون (يا الله).

وقد يكون هذا الارتباك عند المصلين سببًا في ضياع الخشوع الذي هو من الصلاة.

لهذه الأسباب أرى إعادة النظر في هذه الأسطوانة، وما كان على نحوها مما يصدر في هذا العصر.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل". انتهى.

فمن خلال ما تقدم من الأدلة كان هذا رأيي الشخصي في مسألة الأدعية التي انتشرت في هذا العصر.

ومما لا يخفى أن مِنْ أعلى مراتب الدعاء، ما دعت إليه الحاجة، ودفعت إليه الضرورة، وخرج من القلب، وأحاطه الإخلاص.

وهذه صورة من تقريري في هذه المسألة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن طوافات أديب للشيخ / محمد جبريل

فقد اشتملت هذه الاسطوانات على حوالى ساعة من تلاوة الأديب التي تميزت وانتشرت من هذه التلاوات عند ختم القرآن في الصلوات.

وأرى إعادة النظر في هذه الاسطوانات وسحبها من خلال الجوانب الآتية:

١- الإطالة المملة:

لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله عليهم ولا عن أحد من سلف الأمة مثل هذا بل ورد ما يحض على الأخذ بجوامع الدعاء وترك الإطالة. فقد جاء في مسند الإمام أحمد عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعجبه الجوامع من الدعاء ويدع ما بين ذلك» [المسند ٢٤٩٩٦ - ٢٤٢٧٩].

٢- السجع المتكلف فيه:

جاء في غالب الاسطوانات من ألوان السجع المتكلف فيه، وقد ورد النهي عن ذلك.

فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه لا يفعلون ذلك» [صحيح البخاري ما يكره من السجع في الدعاء ٥٨٦٢].

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إياكم والسجع في الدعاء، فإني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه كانوا لا يفعلونه ذلك» [المسند ٢٤٦٣٦].

٣- ترك المأثور من الأدعية في الخطاب:

خير الكلام أن من أعلم وأفضل الدعاء ما كان في القرآن الكريم والسنة المطهرة، لأنه من أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فضلاً عما فيه من أجر وثواب، لهذا أرجو وأهيب بالقيمين إن شاء الله تعالى وضع حد لهذا بين الناس فيخفضوه ويعالجوه.

وقد خرج غالب الاسطوانات عن ذلك.

٤- تكرار النداء بلفظ الجلالة:

يلاحظ كثرة النداء بلفظ (يا الله) مرات عديدة وتكرر ذلك في الطلب، ومن المعهود أن النداء يتبع لطلب شيء من المنادى، كما أن كثرة النداء يمنع الانقطاع تأثير الطلب ويعارضه مع قول تعالى «وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان».

٥- عدم التوافر بين الأيام والأصوات:

نجد كثرة التنوع والخلط بين الحمد والثناء والدعاء والنداء، جعلت المأموم لا يفرق بين موطن التأمين والإنصات والتدبر، ومن أهم مقاصد ذلك.

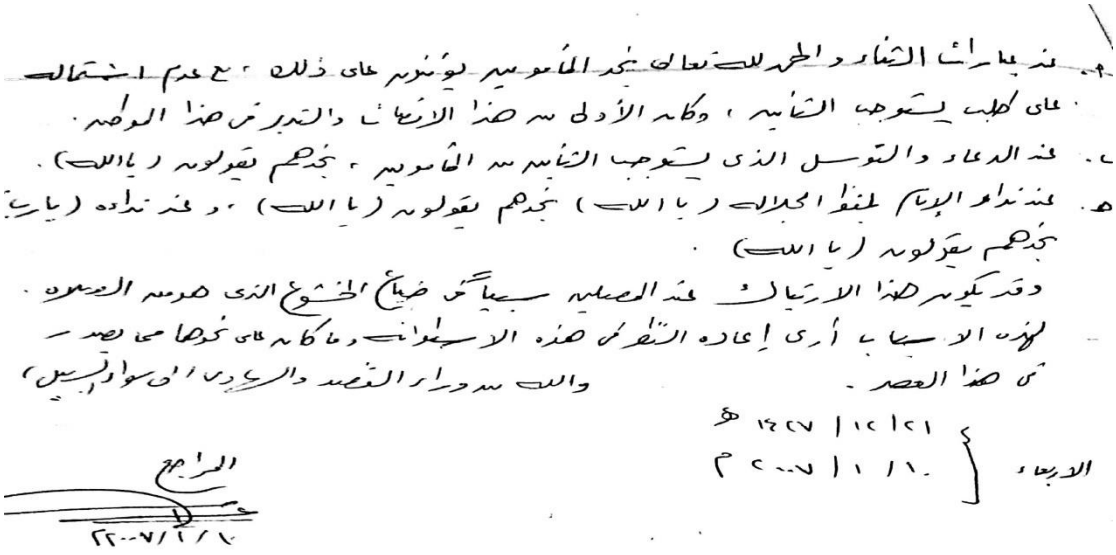

كان هذا أول تقرير من نوعه يصدر عن عضوٍ في لجنة مراجعة المصحف الأزهرية، في وقت كانت تُصرَّح فيه هذه الأدعية ضمن تصريح ختم القرآن لشركات التسجيلات.

ولذا كان لهذه الأسطوانة قصة خاصة، وهي:

أنها في البداية كانت مسندة إلى فضيلة الشيخ سيد عبدالمجيد –وكيل اللجنة– لمراجعة ما فيها من تلاوة عند الختم، فأخرج بعض الأخطاء في التلاوة، لذلك توقف تصريحها حتى تُصوَّب هذه الأخطاء، فكان رد أصحاب الأسطوانة: "لا نريد تصريحًا لما فيها من القرآن، ولكن صرحوا لنا الدعاء فقط".

وفي ظل هذا الأخذ والرد أسندها رئيس اللجنة إلى السيد أحمد عبدالرحيم، صاحب الأخطاء الجوهرية.

وهنا أتساءل: ألم يجد رئيس لجنة مراجعة المصحف أمامه من بين العشرين عضوًا سوى هذا العضو المتهم بالإهمال في عمله –حسب زعمهم– ليُسند إليه هذه القضية الشائكة بعد إسنادها إلى الرجل الثاني في اللجنة؟!.

فقد كانت مسألة شائكة بالفعل، ويُسأل عن واقعتها رئيس اللجنة حينئذ، وهو حي يرزق، بارك الله في عمره.

المهم أن هذا التقرير الذي صدر عن سيد عبدالرحيم كان يُناقض ما يصدر عن اللجنة وقتها فيما يخص الأدعية. فهل كان من الضروري حينئذ استبعاد سيد عبدالرحيم من اللجنة الذي يأتي ببعض ما يخالفهم فيه؟!.. ربما.

فكيف لشخص حديث العهد بينهم يأتي في تقاريره بما يتعارض مع بعض ما يصدر عن اللجنة؟ لا سيما وأن من جملة ذلك ما يمس المصحف المتعلق بالإمام الأكبر شيخ الأزهر في ذلك الوقت. ولذلك نرى تأشيرة شيخ الأزهر على هذه المذكرة (الوثيقة) شديدة وقوية، حيث كَتَبَ كما هو واضح في صورة الوثيقة: "أوافق على ترشيح الشيخ حسن عبدالنبي وكيلاً ثانيًا للجنة المصحف، وأوافق على جميع ما جاء في هذه المذكرة". ولم تتجاوز تأشيرته على جميع ما جاء في مذكرة دخولنا اللجنة عام ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، قوله: "أوافق".

وهنا أقول: لقد ظلمتني اللجنة مرتين؛ الأولى: عندما ادّعت عليَّ تلك الافتراءات. والثانية: عندما ساعدت أصحاب الأسانيد الباطلة، وأمدتهم بتلك الوثيقة المُفْتراة.

لذا كان من الضروري دفع هذا الظلم عن نفسي، ذبًّا عن عرضي، ودفاعًا عن جهودي في خدمة كتاب الله تعالى.

وأكرر: إنني لم أتفوه بكلمة واحدة في حق اللجنة، لا من قريب ولا من بعيد، منذ أن تركتها، وكنت إذا ما اضطررت للسؤال عن تركها قلت: انشغلت بشروح متون القراءات بالجامع الأزهر، وأبحاث الأسانيد، ولم أزد على ذلك. وكنت في ذلك الوقت شيخًا لمقرأة الجامع الأزهر الشريف.

وإنني لأحمد الله على اطلاعي على هذه الوثيقة في حياتي لأتولى الرد عليها بنفسي، فلو ظهرت بعدي لكان لها أثرها، ولم تجد من يردها.

ما ترتب على وثيقة اللجنة

فيما يلي عرض للآثار المترتبة على تلك الوثيقة المفتراة في حقي من قبل لجنة مراجعة المصحف الأزهرية.

بدايةً، ارتكز على هذه الوثيقة ثلاثة مؤلَّفات على النحو التالي:

أولها– كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم) لمؤلفه حامد البخاري، وصاحب هذا الكتاب هو الذي تولى كبر هذه المسألة، باستخراجه هذه الوثيقة من اللجنة.

ثانيها– كتاب (الآفات الأخلاقية) لمؤلفه إيهاب فكري، وصاحب هذا الكتاب أفرط في تطاوله وادعاءاته استنادًا إلى هذه الوثيقة.

ثالثها– كتاب (شخصية المقرئ عبدالله عبدالعظيم) لمؤلفه مصطفى الوراقي.

وإليكم بعض المواضع التي اعتمد فيها هؤلاء على تلك الوثيقة في طعونهم وتطاولهم:

أولا: مما جاء في كتاب: (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم):

١– قوله: "توضح هذه الوثيقة الحكومية الرسمية أن المؤلف كان عضوًا في لجنة المصحف الشريف، ثم تم استبعاده منها، تحت عنوان يتضمن: "واستبعاد خمسة أعضاء من المقصرين"، والمؤلف في صدارة الأسماء في قائمة المستبعدين، وهذا طعن شديد في كفاءة المؤلف؛ لأنها وثيقة حكومية رسمية، من الوثائق التي يُجلُّها المؤلف.

وقد وُصف المؤلف في هذه الوثيقة الحكومية التي ستوضع في سجل حكومي رسمي بالأوصاف التالية:

١- أنه من المقصرين؛ بل على رأس قائمة المقصرين.

٢- أنه لا يلتزم بمواعيد عمله.

٣- أنه يؤخر الأعمال الموكلة إليه.

٤- أنه غير دقيق في عمله.

٥- أنه يفوته كثير من الأخطاء الجوهرية.

فإذا علم القارئ الفاضل أن هذه الأوصاف السيئة التي أدت إلى استبعاده كانت تقع منه في عمله في ضبط كتاب الله تعالى، أي: في المصاحف التي تخرج للمسلمين في جميع أنحاء العالم موثقة من الأزهر الشريف؛ أدرك مدى تفريطه في عمله. فإذا كان يُخطئ أخطاء جوهرية في ضبط كتاب الله تعالى وتدقيقه مع أن مجال دراسته الأساسية لمدة ثمان سنوات في معهد القراءات، فكيف بضبطه وتدقيقه في غيره من الأعمال". (ص: ١٦، ١٧).

٢- قوله: "فهذه الوثيقة جرح لك في ضبطك! وكانت سببًا لجرحك في عدالتك!" (ص: ١٧).

٣- قوله: "فالمؤلف قد أصابته في مقتل هذه الوثائق السابقة، وقد أظهرته غير عدل ولا ضابط في كتاب الله؛ فكيف فيما دونه؛ كرد إسناد، أو الطعن في مقرئين لم يتكلم فيهم أحد بسوء نحو قرنين من الزمان؟!" (ص: ١٧).

٤- قوله: "إن له أولوية خاصة مسجلة في وثيقة حكومية، تظل شاهدة عليه إلى ما شاء الله، وهو أنه أول المستبعدين في قائمة لجنة المصحف الشريف بمصر؛ لعدم كفاءتهم، فله بهذا لسان ذكر في الآخرين" (ص: ٢٨).

ثانيًا: مما جاء في كتاب (الآفات الأخلاقية) لصاحبه إيهاب فكري:

١- قوله: "والمؤلف قد بغى على القراء والعلماء؛ فعجل الله تعالى عقوبته بفضحه بظهور وثيقة استبعاده من لجنة المصحف" (ص: ٥).

٢- قوله: "من سعى في البحث عن عورات المسلمين؛ كشف الله تعالى عورته؛ كما في الحديث: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه: لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم؛ يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته؛ يفضحه في بيته".

فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية، من غير بحث منا؛ لعجبت من انطباق هذا الحديث فيك. وإنا لنحسب أن وقوفنا على هذه الوثيقة وغيرها لهو من حفظ الله لكتابه، ولأسانيد القراء، ولأعراض من نقلوا لنا كتابه الكريم" (ص: ٢٥).

٣- قوله: "فإن كنت حريصًا على معرفة الأجيال القادمة بأحوال أهل الرواية؛ فأخبرهم بأحوالك، واعترف هنا بما ذُكر في وثيقة استبعادك" (ص: ٢٤، ٢٥).

٤- قوله: "فلا أظن أنك ستجد من يمدحك مثل هذا المدح بعد فضيحة الوثيقة الحكومية، وغيرها" (ص: ٣٠).

٥- قوله: "وحيث إن نتائج البحث في السجلات تعتمد -في جانب كبير منها- على عدالة وضبط الشيخ السيد، ومع أن هذه المسألة مسلمة عند بعض الناس؛ لكن تبين أن ذلك ليس كذلك".

ثم قال في الهامش: "انظر: (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم) للشيخ: حامد البخاري" (ص: ٣٧).

٦- قوله في سياق طعنه في السجلات الرسمية: "وهؤلاء الأفراد في هذه المجموعات، فيهم تباين عظيم: فمنهم المسلم والكافر، ومنهم الصادق والكاذب، ومنهم المهمل في عمله (مثل الشيخ السيد) والجاد" (ص: ٣٩).

٧- قوله: "مع أنه هو نفسه مثال للإهمال في عمله؛ بموجب وثيقة رسمية" (ص: ٤٠).

٨- قوله: "وإثبات عبدالله عبدالعظيم وجود الحدادي، وتوثيقه له، ومدحه إياه أقوى عندنا من الاعتماد على عدم وجوده كما تدعي أنت في السجلات؛ لأن دعواك يدخل فيها احتمال خطئك؛ خاصة أنك مشهود عليك من جهة رسمية أنك تخطئ أخطاء جوهرية كثيرة في كتاب الله تعالى؛ فكيف يكون اعتناؤك بغيره؟!" (ص: ٤٢، ٤٣).

٩- قوله: "وليس لك أن تحمل المسلمين على ما تراه؛ خاصة أن منهم من لا يراك أهلاً للكلام في هذا، فأنت غير كفؤ عندنا، وأظن أنه بعد معرفة المسلمين بحالك الرديئة؛ ستكون غير كفؤ عند كثير من المسلمين" (ص: ٤٣).

١٠- قوله: "ولسنا متأكدين من دقة بحثك في السجلات؛ لأن لديك أخطاء جوهرية، فأنت غير دقيق في عملك" (ص: ٩٦).

ثالثًا: مما جاء في كتاب: (شخصية المقرئ عبدالله عبدالعظيم):

قوله: "ويضاف إلى هذا عدم القطع بدقة واستيفاء الشيخ السيد في البحث؛ لأنه ثبت لدينا عدم دقته واستيفائه في مسائل" (ص: ٢٤).

****

تلكم بعض الأقوال المتطاولة التي صدرت عن أصحاب هذه المؤلفات، والتي لم تدع كلمة مقذعة إلا وقالتها اعتمادًا على وثيقة لجنة مراجعة المصحف الأزهرية المفتراة في حقي.

إن غرضهم من النبش في حياة رجل نبّه إلى فساد بعض الأسانيد الباطلة بالأدلة العلمية؛ هو إسقاط عدالة هذا الرجل الذي لم يقدروا على الرد عليه ردًّا علميًّا، ولم يستطيعوا الوصول إلى ما يُثبت صحة أسانيدهم الباطلة التي تحصّلوا عليها.

ويا ليتهم توصلوا من خلال أساليبهم الملتوية إلى وثيقة تنتصر لقضيتهم كما توصلوا إلى وثيقة يظنونها قادحة في شخص هذا الرجل. والعجيب أنه لم يمنعهم عن هذا خوفٌ من الله تعالى، ولا مراعاةٌ لنظام البلاد التي أوتهم وأكرمتهم.

ولو رفع أمرهم هذا إلى القضاء السعودي لأصبحوا عبرةً لأمثالهم.

ومن الغريب أن نجد صاحب كتاب (الآفات الأخلاقية) يقول في مقدمة كتابه في سياق سرده لشيوخه: "... والشيخ ابن باز بالمملكة السعودية؛ حيث لازمت دروسه خمسة عشر عامًا، ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه، كما درست على الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن غديان، والشيخ ابن جبرين، وغيرهم من الفضلاء".

حقيقةً لقد توقفت ليلة كاملة أمام قوله: "وأخذت من سمته وأخلاقه"، حتى أجد ردًّا يتناسب مع فظاعة هذه العبارة فلم أجد، فتركتها لمن يجد لها ردًّا، لأن ردي سيكون قاسيًا.

وأخيرًا أقول:

إن السيد أحمد عبدالرحيم الذي تطاول عليه نفر من أهل الأسانيد الباطلة بناءً على وثيقة مفتراة في حقه، قد تشرف بخدمة القرآن الكريم وأسانيده على النحو الآتي:

أولا– تدريس القراءات وعلوم القرآن بوزارة المعارف السعودية من: ١٤١٠/٣/٣هـ إلى ١٤٢٥/٧/٥هـ.

وهذه المدةُ انتهت باستقالته، ولم تنتهِ بالاستغناء عنه، وكان تقديره "ممتازًا" في جميع هذه السنوات، وقام بالكثير من الدورات العلمية في تلك الفترة للمعلمين والمشرفين التربويين، على ما سبق بيانه في الرسالة السابقة.

ثانيًا– عُيِّن شيخًا للمقارئ التالية:

١– مقرأة مسجد الشيخ بخيت، بالزيتون.

٢– مقرأة الجامع الأزهر الشريف.

٣– مقرأة مسجد النور، بالعباسية.

٤– مقرأة مسجد الخلفاء الراشدين، بمصر الجديدة.

ثالثًا– كان أول من خَرَجَتْ له هذه الشروح صوتًا وصورةً من الجامع الأزهر:

١– شرح منظومة تحفة الأطفال كاملة.

٢– شرح منظومة المقدمة الجزرية كاملة.

٣- شرح منظومة الشاطبية في القراءات السبع كاملة في ١٣٣ محاضرة، شرحًا مختصرًا.

٤- شرح منظومة الشاطبية شرحًا مطولا إلى باب الإدغام الصغير في ٩٨ محاضرة.

٥- شرح منظومة الدرة المضية في القراءات الثلاث إلى باب ياءات الزوائد.

٦- تراجم أئمة القراءات العشرة ورواتهم وبيان أسانيدهم، إلى الإمام ابن عامر الشامي.

وجميع هذه الدروس كانت حسبة لله تعالى.

رابعًا- أُسند إليه تدريس القرآن والتجويد بالجهات الآتية من وزارة الأوقاف المصرية:

١- مركز الثقافة الإسلامية لتخريج الدعاة بمسجد النور بالعباسية، منذ ٩ سنوات وإلى الآن، وكان هذا اختيار الدكتور مصطفى أبو عمارة عميد المركز آنذاك، بارك الله في عمره.

٢- مركز الحصري لتخريج الدعاة، وكان هذا اختيار الدكتور محمد المسير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عميد المركز آنذاك.

٣- مركز تدريب الأئمة والوعاظ بمسجد النور، التابع لإدارة التدريب بالوزارة.

خامسًا- خرجت له هذه المؤلفات:

١- "الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات"، في مجلدين، طبع بجمعية بيشة الخيرية بالسعودية.

٢- "رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات"، طبع في إدارة تعليم بيشة بالسعودية وبمصر.

٣- "أسانيد القراء العشرة ورواتهم البررة"، طبع طبعتين بالسعودية، في إدارة تعليم بيشة وجمعية الجبيل، وبمصر.

٤- "الأقوال الجلية في الضاد الظائية والضاد الطائية"، طبع بالسعودية في إدارة تعليم بيشة، وبمصر.

٥- "فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية" طبع بمصر.

٦- "قبسات نورانية من مدرسة الإقراء المصرية"، بحث مشارك في ملتقى كبار قراء العالم الإسلامي المنعقد بجامعة الملك سعود بالرياض سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.

٧- "آفة علو الأسانيد" في مجلد، طبع بجامعة الملك سعود بالرياض.

٨- "رد الحجج الباطلة والمضللة" في مجلد، طُبع ببرنامج الإقراء بالمدينة المنورة.

٩- "أسانيد الشاطبية.. دراسة نقدية" طبع في برنامج الإجازة والإقراء بمكة المكرمة.

١٠- "الإخفاء الشفوي.. حقيقته ومفهومه عند المتقدمين من أئمة اللغة وأئمة القراءات"، تحت الطبع.

وجميع هذه المؤلفات -ما طُبع منها بالسعودية أو بمصر- خرجت حسبة لله تعالى.

فهذه بعض جهود السيد عبدالرحيم التي سعوا إلى النيل منها من خلال إسقاط عدالته وضبطه عن طريق وثيقة مفتراة في حقه خرجت من لجنة مراجعة المصحف الأزهرية، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

مسألة أخيرة:

ما هي العلاقة الرابطة بين علم القراءات ومراجعة المصاحف، وعلم الرواية والإسناد، أي التحقيق في طرق الأسانيد؟!

هب أن شخصًا لا علاقة له بعلم القراءات ولا بمراجعة المصاحف، أو أنه لا يحسن ذلك، ثم خرج علينا قائلاً: يا أهل الإجازات القرآنية إن (عليًّا الحدادي) الذي تستندون إليه في إجازاتكم لا وجود له. فكيف يكون الرد عليه؟ فهل يقال له: لا نقبل منك هذا الكلام لأنك لا تحسن علم القراءات ومراجعة المصاحف، أم يقال له: إن (عليًّا الحدادي) موجود وأدلة وجوده كذا وكذا وكذا. فأي القولين أولى بالقبول يا أهل العقول؟!

فإذا كان الإمام ابن الجزري أستاذ الأسانيد وإمام القراء والمقرئين قد قال: "وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد". فهل بعد هذا يحق لعاقل أن يشترط الربط بين علم القراءات وعلم الأسانيد.

ملخص مسألة وثيقة لجنة مراجعة المصحف

وثيقة مفتراة من قبل بعض أفراد لجنة مراجعة المصحف، خططوا لها، وسطروا الإفك الموجود فيها، وحفظوها في أرشيفهم مدة تسع سنوات، وها هم يخرجونها ليعينوا بها المدافعين عن الأسانيد الباطلة، ومنهم حامد بن أحمد البخاري الذي استعان بها في كتابه (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)، وكذلك إيهاب فكري في كتابه (الآفات الأخلاقية)؛ وما ذلك إلا للنيل من عدالة وضبط هذا الذي نبههم إلى عوار أسانيدهم.

وإليكم موجز القصة:

١- طلب مني الدكتور أحمد المعصراوي -رئيس اللجنة حينها- بعد نزولي من السعودية، التقدم لعضوية لجنة مراجعة المصحف مع المتقدمين، وكانت اللجنة قد أعلنت عن حاجتها لعددٍ من المراجعين، فتقدمت ونجحت بتوفيق من الله تعالى.

٢- بقيت في اللجنة أكثر من ١٥ شهرًا أتلقى المهام والأعمال من غير أن يصدر إليَّ تنبيه بتقصير أو خطأ مطلقًا؛ غير أنني كنت أخالف اللجنة فيما أراه خطأ يستوجب التصحيح والإشارة إليه.

٣- بعد هذه المدة أخبرني سكرتير اللجنة بأنه قد جاء قرار بإعفائي أنا وأربعة معي، فلم يخطر ببالي إلا أن الشيخ "المعصراوي" قد نظر إلى جهودي بالجامع الأزهر، حيث شروحي لمتون التجويد والقراءات، إلى جانب أبحاثي في الأسانيد؛ فأعفاني من أجل التفرغ لما هو أهم، وكنت في ذلك الوقت شيخًا لمقرأة الجامع الأزهر. ولم يدر بخلدي أي تربص أو مكر بي، ولذا عندما أخبرني سكرتير اللجنة بهذا الأمر؛ ما كان مني إلا أن أخذت من يده هذه المذكرة (الوثيقة المفتراة)، وطويتها

سريعًا، ووقّعت عليها بلا مناقشة أو قراءة لما فيها. وأقسم بالله ما قرأت منها كلمة واحدة، ولم أطّلع على ما فيها، ولم يخبرني أحد بمحتواها، إلا بعد أن نشرها "حامد بن أحمد البخاري" في كتابه: (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم). وهل يتخيل عاقل أن أكون قد اطلعت على ما فيها من افتراء، ثم أكتب كلمة (عُلِم) وأُتبعها بكتابة اسمي كاملا؟!!. ولهذا لم نجد للأربعة الآخرين توقيعًا، ولا تأكيدًا بقراءة القرار. فما كان الأمر مني إلا حسن ظن في أهل القرآن الذين لا يُتوقع منهم مثل هذا الافتراء المسطر. وقد أقسم لي الدكتور أحمد المعصراوي –رئيس اللجنة حينها– على أن هذا الأمر جاء بعيدًا عنه، ولا يعرف عنه شيئًا.

٤– كان من الضروري بعد معرفتي بشأن هذه الوثيقة المفتراة، رد الظلم عن نفسي؛ فخرج ردي في هذه الرسالة مشتملا على قسمين:

القسم الأول: في النواقص الشرعية والقانونية لاستبعادي من اللجنة:

أولا– صدر قرار دخولي اللجنة في ١٤٢٧/٤/٢٤هـ – ٢٠٠٦/٥/٢٢م. وبدأ عملي باللجنة في ١٤٢٧/٥/١٦هـ – ٢٠٠٦/٦/١٢م. وصدر قرار استبعادي من اللجنة في ١٤٢٨/٨/٢٨هـ – ٩/١٠/ ٢٠٠٧م. وكان البند الأول من قرار دخولي اللجنة ينص على أني تحت الاختبار لمدة عام فقط، فإذا ثبتت الصلاحية يتم التثبيت في اللجنة. وقد تجاوزت هذا العام بأكثر من ثلاثة أشهر. ولذا فإن هذا الاستبعاد منتقض شرعًا وقانونًا؟.

ثانيًا– أُسندت إليَّ أعمال في المدة التي يُفترض أن أكون فيها خارج اللجنة، وذكرت بعضها في (ص ١٢ – ١٥)، ولو كنت غير مؤهل أو لدي أخطاء جوهرية كما يُدعى لما أُسندت إليَّ هذه الأعمال في هذه المدة.

ثالثًا– لم أُخْطَر لا مكاتبةً ولا مشافهةً بقصورٍ فيما كُلِّفت به من أعمال طوال مدتي باللجنة. علمًا بأني كنت ملازمًا لرئيس اللجنة في غالب الأحيان، لما بيننا من أخوة في الله.

رابعًا– كانت مدة غيابي عن اللجنة أربعة أيام طوال الخمسة عشر شهرًا التي قضيتها في اللجنة، وكان ذلك لعذر وبإذن من رئيس اللجنة أو من السكرتير. ولا يُعرف عني التأخر أو الغياب فيما ألتزم به من أعمال، والحمد لله.

خامسًا– كانت تُسند إليَّ أعمال مهمة، لا يتأتى إسنادها إلى شخص مقصر في عمله وغير دقيق، على حدِّ ما جاء في المذكرة المفتراة، وذكرت بعض ذلك في (ص ١٥ – ٢١).

فهذه خمسة أمور في نقض قرار الاستبعاد، ويكفي منها الأول والثاني.

ومما يغيب عن الكثيرين أن وجودي في اللجنة ليس وظيفة كالوظائف، أو كما هو الحال في بعض اللجان الأخرى اليومية التي يُصرف لأعضائها راتب شهري. ولم أتحصّل على أي عائد دنيوي من وراء ذلك سوى شرف لقب (عضو لجنة مراجعة المصحف)، وقد قضيت في اللجنة أكثر من خمسة عشر شهرًا ولم أتقاضَ على ذلك أي عائد مادي، لا راتبًا ولا مكافأةً.

القسم الثاني: في الأسباب الحقيقية لاستبعادي من اللجنة:

قبل دخولي لجنة مراجعة المصحف كان لي تحفظ على بعض الأمور التي تصدر عنها، وقد ظننت أن دخولي اللجنة فرصة تُساعد على التنبيه ولفت الأنظار إليها من خلال طرحها للمناقشة مع الأعضاء، بُغية الوصول إلى الصواب. وما كنت أحسب أن الخوض في مثل ذلك وطرحه للمناقشة العلمية مما يُغضب، لا سيما إن تعلق الأمر

بأشياء درجت عليها اللجنة، والخطير أن يكون من بين ذلك ما يتعلق بالمصحف المسمى بـ(مصحف الأزهر) الذي عليه تفسير الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأهم مسألتين كان لي عليهما تحفظ:

المسألة الأولى– اعتراضي على منع الوقف على رؤوس الآي:

كان لي اعتراض على وضع علامة الوقف الممنوع (لا) على رؤوس الآي، بصفة عامة، قبل دخولي اللجنة وبعده. وعندما أتيحت لي الفرصة من خلال مصحف أُسندت إليَّ مراجعته، اعترضت على ما ورد بهذا الشأن فيه بتقريري عنه، وطرحت المسألة للمناقشة فلقيت اعتراضًا بشدة. وكان اعتراضي على ما يصدر عن اللجنة من منع الوقف على رؤوس الآي، من ثلاثة أوجه:

الأول– ما يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقف على رؤوس آيات سورة الفاتحة، مع تعلق غالب آياتها ببعض من حيث اللغة، وذكر هذا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه للبيت ٧٦ من المقدمة الجزرية، في باب الوقف والابتداء.

وفوق هذا فإن الآية الموضوعة عليها علامة منع الوقف قد أنزلها الله تعالى آية منفصلة عن التي قبلها وبعدها، وهو سبحانه لا يخفى على علمه شدة تعلقهما، سواء كانت هذه الآية متفقة في العدِّ أم مختلفة.

الثاني– أن اللجنة لم تضع لنفسها ضابطًا في منع الوقف على رؤوس الآي ما دامت قد ارتأت الأخذ به، فلديها تناقض وعدم اتفاق على عدد معين في ذلك. وهذه أمثلة لذلك التناقض في أعداد مواضع الوقف الممنوع على رؤوس الآي في بعض

المصاحف الصادرة عنها: ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١٠٩، ١٠٤، ١٠١، ٩٢، ٨٠، ٦٩، ١٤، ١٢، ٩، ٨، ٧، ٥، ١، لا شئ.

فلا هي منعت ذلك، ولا هي اتفقت على شيء من ذلك.

الثالث– التعدي على ما سبق التصريح به من اللجنة.

فإذا كان المصحف قد تمت مراجعته قبل ذلك من قبل اللجنة، وأقرته على عدم وجود منع للوقف على رؤوس آياته، وصرحت بطباعته على ذلك لصالح جهة معينة. فعلى أي وجه يُحمل منع الوقف الذي أُضيف إليه عند إعادة طبعه لصالح جهة أخرى؟!. ومن أمثلة ذلك: المصحف المفسَّر لشيخ الأزهر السابق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فقد خرج تفسير شيخ الأزهر على نسختين سبق طبعهما:

النسخة الأولى: هي المسماة بـ(مصحف الأزهر) المقررة على جميع المعاهد الأزهرية، وأصل النسخة لصالح (دار الغد العربي)، ولم يرد منعٌ للوقف على رأس آية واحدة فيها، وتم التصريح بطباعتها من اللجنة على ذلك.

وعندما أعيد طبعها لصالح الأزهر الشريف، وُضعت علامة الوقف الممنوع (لا) على رأس ٨٠ آية منها، وأدخلوا تعديلا على مصطلح الوقف الممنوع لأجل هذا، وهذا التعديل اختصُّوا به هذه النسخة والنسخة الآتي ذكرها، وهما اللتان بهما تفسير شيخ الأزهر السابق، ولم تورد اللجنة هذا التعديل في أي مصحف آخر مما صُرِّح من قِبَلها.

النسخة الثانية: وهي المقررة بوزارة التربية والتعليم، وأصل هذه النسخة لصالح (دار الشمرلي)، وهي من أشهر النسخ في مصر، ولم يرد في هذه النسخة منع للوقف

على رأس آية منها، كما هو معلوم لدى الكثيرين، وتم تصريحها من اللجنة على ذلك، ولا تزال تُصرَّح حتى الآن بذلك. وقد طبع منها عدة طبعات لصالح وزارة التربية والتعليم بعد أن أُضيف إليها تفسير شيخ الأزهر السابق، وتم تصريحها من اللجنة، وكان من هذه الطبعات:

١- طبعة شركة نهضة مصر للطباعة، وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس (١٢) آية.

٢- طبعة شركة أم القرى، وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس (٨) آيات.

٣- طبعة دار الأشراف، وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس (٧) آيات.

٤- طبعة دار الأهرام التجارية، وقد ورد منع الوقف في هذه الطبعة على رأس (٥) آيات.

٥- طبعة دار روز اليوسف، ولم يرد في هذه الطبعة منع الوقف على رأس آية واحدة، والغريب فيها وجود التعديل الذي أدخلوه على مصطلح منع الوقف وهو: "... كما تكون -أي (لا)- على رؤوس الآي التي يمتنع القراءة عندها لشدة ارتباطها بما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ لا*وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ لا* الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾".

فهذه الإضافة الموجودة في طبعة "روز اليوسف" موجودة لشيء معدوم الوجود!!

فتأملوا!!

وعلى هذا، فإن النسخ القرآنية الموجودة بين يدي المعلمين والطلاب في قطاعي التعليم الأزهري والتعليم العام متناقضة في عدد منع الوقف على رؤوس الآي على هذا النحو: ٨٠، ١٢، ٨، ٧، ٥، لا شيء.

فعلى أي وجهٍ يُحمل هذا التناقض؟ وأي شيء من ذلك يعتمده المعلمون في القطاعين، ويرشدون إليه طلابهم؟!

وكان مما يؤسف له أيضًا أن تم حذف توقيع الخطاط الذي كتب هذا المصحف من جميع طبعات الوزارة، وقد كان توقيعه موجودًا في أكثر من ٦٣٠ موضعًا في النسخة الأصلية لدار الشمرلي، ولا يزال موجودًا في جميع طبعات الشمرلي!.

المسألة الثانية– تصريح الأدعية المنتشرة في هذا العصر:

حين أُسند إليَّ فحص ومراجعة أسطوانة أدعية للشيخ محمد جبريل تشتمل على هذا النوع من الأدعية، في نحو ساعة تقريبًا؛ اعترضتُ على ما جاء فيها من عدة أوجه:

١– الإطالة المملة: وهذا مخالف لما كان عليه الصحابة وسلف الأمة، وما ثبت عن النبي ﷺ. فقد جاء في مسند الإمام أحمد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يعجبه الجوامع من الدعاء، ويدع ما بين ذلك".

٢- السجع المتكلف فيه: فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون ذلك".

٣- ترك المأثور من الأدعية في الغالب: فمن المعلوم أن من أعظم وأفضل الدعاء ما كان في القرآن الكريم والسنة المطهرة، لأنه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فضلا عما فيه من أجر وتعبد، فهذا أرجى وأحرى بالقبول، إن شاء الله تعالى، وحتى يشاع هذا بين الناس فيحفظوه ويتعلموه، وقد خرج غالب الأسطوانة عن ذلك.

٤- تكرار النداء بلفظ (يا الله) مرات عديدة دون طلب: يُلاحظ كثرة النداء بلفظ (يا الله) مرات عديدة، وفترة طويلة دون طلب، ومن المعهود أن النداء يُتبع بطلب شيء من المنادَى، كما أن كثرة النداء بهذا اللفظ مع تأخر الطلب يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

٥- عدم التوافق بين الإمام والمأمومين: فمن كثرة التنوع والخلط بين الحمد والثناء، والدعاء والنداء، جعلت المأموم لا يفرق بين موطن التأمين وموطن الإنصات والتدبر، ومن أهم مظاهر ذلك: أ- عند عبارات الثناء والحمد لله تعالى نجد المأمومين يؤمِّنون على ذلك، مع عدم اشتماله على طلب يستوجب التأمين، وكان أولى من هذا الإنصاتُ والتدبر في هذا الموطن. ب- عند الدعاء والتوسل الذي يستوجب التأمين من المأمومين، نجدهم يقولون (يا الله). ج- عند نداء الإمام بلفظ الجلالة (يا الله) نجدهم يقولون (يا الله)، وعند ندائه (يا

رب) نجدهم يقولون (يا الله). وقد يكون هذا الارتباك عند المصلين سببًا في ضياع الخشوع الذي هو من الصلاة.

فهذه باختصار أوجه اعتراضي في هذه المسألة، وقلت في نهاية تقريري للجنة: "لهذه الأسباب أرى إعادة النظر في هذه الأسطوانة، وما كان على نحوها مما يصدر في هذا العصر".

****

وما أظن –بعد هذا كله– إلا أن اعتراضي على هاتين المسألتين، والمنافحة عنهما؛ كان السبب الحقيقي في التدبير لإقصائي من اللجنة على هذا النحو المشين، فالأسباب الواردة في تلكم الوثيقة المفتراة منقوضة عقلًا وشرعًا وقانونًا وواقعًا.

وقلت في نهاية الرسالة: هب أن شخصًا لا علاقة له بعلم القراءات ولا بمراجعة المصاحف، أو أنه لا يحسن ذلك، ثم خرج علينا قائلاً: يا أهل الإجازات القرآنية إن (عليًّا الحدادي) الذي تستندون إليه في إجازاتكم لا وجود له. فكيف يكون الرد عليه؟ فهل يقال له: لا نقبل منك هذا الكلام لأنك لا تحسن علم القراءات ومراجعة المصاحف، أم يقال له: إن (عليًّا الحدادي) موجود وأدلة وجوده كذا وكذا وكذا. فأي القولين أولى بالقبول يا أهل العقول؟!

ورحم الله الإمام ابن الجزري حيث قال:"وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد".

هذا وأفوض أمري إلى الله، إن الله بصير بالعباد.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.